

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والسبعون

الجلسة **٨٩٢٧**

الاثنين، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، الساعة ١١/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيد أباري/السيد عثمان	(النيجر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزمين
	إستونيا	السيد ليباند
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد الزناتي
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة برنس
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فرنسا	السيدة ديم – لابيل
	فييت نام	السيد فام
	كينيا	السيدة نياكو
	المكسيك	السيد غوميس روبليدو فيردوسكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويكريماسينغي
	النرويج	السيدة أليا
	الهند	السيد بهات
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

مذكرة من الأمين العام بشأن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2021/694)

21-39238 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ١١/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

مذكرة من الأمين العام بشأن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2021/694)

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي البوسنة والهرسك ورواندا وصربيا وكرواتيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: القاضي كارمل أغيوس، رئيس الآلية الدولية لمتابعة الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين؛ والسيد سيرج براميرتس، المدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2021/694، التي تتضمن مذكرة من الأمين العام بشأن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

أعطي الكلمة الآن للقاضي أغيوس.

القاضي أغيوس (*تكلم بالإنكليزية*): صباح سعيد لجميع أعضاء المجلس. يشرفني جدا أن أمثل أمامهم لعرض التقرير المرحلي التاسع للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (انظر S/2021/694). وإنه لشرف خاص أن أتمكن من القيام بذلك في ظل رئاسة جمهورية النيجر، لأسباب سأشرحها خلال خطابي.

في حزيران/يونيه ٢٠٢٠، وبعد الاستعراض الثالث للتقدم المحرز في عمل الآلية، اتخذ المجلس القرار ٢٥٢٩ (٢٠٢٠). ومنذ ذلك الوقت، أبقينا القرار في أذهاننا ونحن نقوم بعملنا اليومي، بغض النظر عما إذا كان داخل الدوائر أو مكتب المدعي العام أو قلم المحكمة. والوثيقة أداة يمكننا من خلالها قياس أدائنا، ونسعى جاهدين باستمرار إلى تلبية طلبات مجلس الأمن الواردة فيها. كما أننا نشعر بالتفاؤل من دعم المجلس في النص من خلال دعواته المختلفة للدول بأن تتعاون مع الآلية وأن تقدم لها كل المساعدة اللازمة.

ويسرني أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير وفي الأسابيع التي تلت تقديم تقريرنا، نفذ القرار ٢٥٢٩ (٢٠٢٠) إلى حد كبير. ويمكنني أن أؤكد للمجلس أننا سنواصل المضي قدما في هذه العملية ونحن نستعد للاستعراض القادم الذي يجريه المجلس كل سنتين في عام ٢٠٢٢. وقد شاركنا بالفعل مشاركة نشطة – بل ومنغمسين تماما – في التقييم ذي الصلة لأساليب الآلية وعملها من جانب مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

وأود أن أسترعي انتباه المجلس إلى جوانب معينة من القرار. ولا يفوتني أن أبدأ بذكر الفقرة ٦، التي تعكس جزءا من القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) في التأكيد، في جملة أمور، على أن الآلية أنشئت لتكون "كيانا صغيرا مؤقتا على قدر من الكفاءة". ويمكن أن يقال إن هذه الصياغة تشكل المحك ذاته للكيفية التي قصد المجلس أن تعمل بها الآلية كهيئة لتصريف الأعمال المتبقية، وتطلب الفقرة ٦ إلى الآلية أن تسترشد بهذه العناصر.

والتقدم القوي المشار إليه في التقرير المعروض على المجلس يدل على التزامنا الذي لا يلين بتحقيق رؤية مجلس الأمن للآلية في هذا الصدد، وباستكمال جميع المهام بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية، مع مراعاة المبادئ الرئيسية للأصول القانونية والحقوق الأساسية التي يجب أن تحدد سلوك الآلية كمحكمة قانونية مستقلة.

وعلى الأخص، تمكنت الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير من إصدار جميع الأحكام الثلاثة المتوقع صدورها في حزيران/يونيه من هذا العام في موعدها، وهي الحكم الاستئنافي في قضية ملاديتش، وكذلك الأحكام الابتدائية في قضية المدعي العام ضد يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش وقضية المدعي العام ضد

أنسيلمي نزابونيمبا وآخرين فيما يتعلق بانتهاك حرمة المحكمة. وهذا الإنجاز لافت للنظر ليس من حيث عدد الأحكام فحسب، ولكن أيضا بسبب الجهود الهائلة التي بذلها قضاة الآلية وموظفوها وأفرقة الدفاع لإنهاء الإجراءات في الموعد المحدد، على الرغم من العقبات التي كان يمكن أن تخرج القضايا عن مسارها لولا ما أبدوه من عزم. وفي الوقت نفسه، يمكن للآلية أن تفخر كثيرا بأن أداءها يقارن بشكل إيجابي بالتقدم الذي أحرزته المحاكم والهيئات القضائية الجنائية الدولية الأخرى خلال الجائحة.

ونتيجة لذلك، فإن المحرك الأساسي لأنشطة الآلية – عبء القضايا المعلقة – قد تضاءل أكثر ودخلنا فصلا جديدا في عملياتنا. وحاليا، توجد في جدول القضايا دعوتي استئناف في القضيتين الأخيرتين ذكرتهما، فضلا عن محاكمة فيليسيان كابوغا، التي لا تزال في الوقت الحاضر في الدائرة الابتدائية بسبب الحالة الصحية للمتهم. وتجدر الإشارة إلى أن دعوى الاستئناف الناشئة عن الحكم الابتدائي الصادر في قضية نزابونيمبا وآخرين تسمى الآن قضية فاتوما وآخرين، بالنظر إلى أن المسائل التي أثيرت في الاستئناف لا تتعلق إلا بأربعة من أطراف المحاكمة.

وفي حين أن هذه القضايا والمهام الأخرى المنوطة بالآلية ستستمر طوال المدد المبينة في التقرير المرحلي، إلا إذا قرر المجلس خلاف ذلك، فإن التغيير في عدد القضايا قيد النظر كبير. ويرجع ذلك إلى أن تخفيض عدد الموظفين والموارد هو نتيجة ضرورية لاختتام الأنشطة الرئيسية، نظرا لطبيعة الآلية بوصفها هيئة مؤقتة يتقلص حجمها.

ويتضمن القرار ٢٥٢٩ (٢٠٢٠) أيضا آراء وتوصيات الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، التي أخذناها في الاعتبار، وفقا للفقرة ٩، وتناولناها بدقة لزيادة تعزيز الكفاءة والإدارة الفعالة والشفافة. وعلى وجه الخصوص، ما فتئنا نعمل جاهدين من أجل التنفيذ الكامل للتوصيات المعلقة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية. وكان التركيز الرئيسي في هذا الصدد هو اعتماد مذكرة مفاهيمية داخلية لخطة القوة العاملة القائمة على السيناريوهات التي وضعتها الآلية، تعكس التفكير الاستراتيجي المشترك بين الأجهزة الثلاثة بشأن مستقبل المهام المتبقية للآلية. ومن الأمثلة الأخرى على تعزيز الإدارة التعاون المستمر بين المسؤولين الرئيسيين والأجهزة فيما يتعلق باستجابة الآلية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد – ١٩)، بما في ذلك جهودنا لضمان العودة الآمنة والكاملة إلى المكاتب.

وبعد ذلك، يحدد المجلس، في الفقرة ١٠، متطلبات محددة للإبلاغ. وقد تمت تلبية طلبه بتقديم تفاصيل عن ملاك الموظفين والتكاليف المتصلة بعبء العمل والتوقعات المتعلقة بمدة المهام المتبقية بشكل جيد وصادق في التقرير المعروض على المجلس وفي تقريري الآلية السابقين اللذين قدم كل منهما عن ستة أشهر. وكما يرى أعضاء المجلس، تعد الآلية هذه الوثائق باهتمام مضن في محاولة لتوفير معلومات وافية ووثيقة الصلة. ورغم أن هذا الأمر يستغرق وقتا طويلا، فإن الآلية تشعر بالارتياح أن عملية الإبلاغ تكفل الشفافية. وكلما كنا أكثر شفافية، كلما كنا أكثر خضوعا للمساءلة أمام هيئتنا الإدارية، بينما نتمكن أيضا من عرض الإنجازات الملموسة لقضاتنا وموظفينا.

وفيما يتعلق بالفقرة ١١، واصلت الآلية بذل قصارى جهدها لصون حقوق جميع الأشخاص المحتجزين بموجب سلطتها، وفقا للمعايير الدولية السارية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالرعاية الصحية. ويتجلى ذلك في تدابير كوفيد – ١٩ المعمول بها في وحدة الاحتجاز التابعة للآلية في لاهاي، حيث يخضع جميع المحتجزين الخمسة الحاليين – وهم السادة برديانين وكابوغا وملاديتش وسيماتوفيتش وستانيشيتش – لمتابعة دقيقة، فضلا عن يقظة الدائرة الابتدائية في تحديد المسائل المتعلقة بالحالة الصحية للسيد كابوغا. وبصورة منفصلة، وتمشياً مع أوامري، واصلتُ تلقّي معلومات مستكملة من الدول المنفذة بشأن الحالة المتصلة بالجائحة في السجون التي يقضي فيها المدانون الـ ٤٨ التابعون للآلية عقوباتهم. وبالنيابة عن الآلية، أعرب عن خالص امتناني لكل دولة من تلك الدول على وفائها بالتزاماتها بما يمليه عليها الضمير في هذا المجال.

ولدى اضطلاعي بالولاية المشار إليها في الفقرة ١٢، وبصفتي رئيساً للآلية، كرّستُ أيضاً الكثير من الوقت والاهتمام لطلبات العفو أو تخفيف العقوبة أو الإفراج المبكر عن الأشخاص المدانين من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سوّيتُ أوضاع ثلاث مسائل من هذا القبيل وأصدرت ستة أوامر إضافية فيما يتعلق بطلبات أخرى معلقة لضمان التشاور مع طائفة واسعة من الجهات المعنية وجمع المعلومات الكاملة. وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بموضوعٍ ألاحظ أنه يحظى باهتمام خاص لدى مجلس الأمن، فإن نهج الآلية إزاء الإفراج المبكر المشروط قد تطور أكثر خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا يزال عملي فيما يتعلق بإنفاذ الأحكام مستمراً على قدم وساق. ففي الأسبوع قبل الماضي، أصدرتُ قراراً بالبت في طلب إفراج مبكر آخر.

وأخيراً، أنتقل إلى مسألة طالما ألقت بثقلها لا على الآلية وسابقتها فحسب، المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بل أيضاً على مجلس الأمن نفسه – وهي حالة بدا من المستحيل حلها في بعض الأحيان، ويشار إليها في ما لا يقل عن ١٠ قرارات للمجلس، فضلاً عن تقارير عديدة. وأشير إلى الفقرة ٤ من القرار ٢٥٢٩ (٢٠٢٠)، المتعلقة بالأشخاص التسعة الذين تمت تبرئتهم أو أفرج عنهم والذين يعيشون في منزل آمن في أروشا. شدد المجلس على أهمية إيجاد حلول عاجلة ودائمة ودعا الدول إلى التعاون مع الآلية وتقديم كل المساعدة اللازمة لها.

ويسرني أن أبلغكم بإحراز إنجاز كبير بفضل الجهود الاستثنائية حقاً التي بذلها رئيس القلم في الآلية، السيد أبو بكر تامبادو، الحاضر معنا اليوم، وبفضل التعاون المثالي لبلدكم، سيدي الرئيس، جمهورية النيجر. وأود أن أطلع أعضاء المجلس على أنه في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، تم التوقيع على اتفاق هام بين حكومة جمهورية النيجر والأمم المتحدة بشأن نقل الأشخاص الذين برأتهم أو أفرجت عنهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو الآلية. ويشير الاتفاق إلى أن جمهورية النيجر قبلت إعادة توطين جميع الأشخاص التسعة الذين تمت تبرئتهم أو الإفراج عنهم على أراضيها، ويمكنني أن أؤكد أن الاتفاق قد نُفذ بالفعل فيما يتعلق بثمانية منهم. ومن المبهج أن نعلن عن هذا التطور هنا اليوم في ظل رئاسة النيجر.

وأود أن أعرب، باسم الآلية بأكملها، عن عميق وخالص امتناننا لكم، سيدي الرئيس، ولحكومتكم على مساعدتكم المتميزة والتزامكم الواضح بالعدالة الدولية. وأود أيضاً أن أشيد برئيس القلم تامبادو وأثني عليه بأسمى العبارات وأن أنوه بدوره الحاسم في ضمان تلك النتيجة، إلى جانب إنجازاته الأخرى العديدة منذ توليه منصبه في تموز/يوليه من العام الماضي.

إن استعداد جمهورية النيجر للمشاركة بصورة مجدية مع الآلية، والأهم من ذلك لاتخاذ إجراءات، يجسّد نمط التعاون بين الدول الذي سيثبت أهميته الحاسمة في قدرة الآلية على أداء المهام الأخرى التي كُلفت بها – وهو التعاون الذي دعا إليه مجلس الأمن نفسه. وبينما تحث الفقرة ٣ من القرار على تكثيف التعاون وتقديم المساعدة من أجل القبض على من تبقى من الفارين من المحكمة وتسليمهم، دعونا لا ننسى الفقرة ٢، التي يحثّ فيها المجلس الدول عموماً على التعاون الكامل مع الآلية. وفي هذا السياق، تدعو الآلية مرة أخرى جمهورية صربيا إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية باعتقال ونقل بيتار يويتش وفيريكا راديتا إلى الآلية.

يقدم التقرير المعروض على المجلس أدلة وافرة على تصميم الآلية على مواصلة تحقيق النتائج التي تتحدى الأوقات الصعبة التي نمر بها جميعاً. وعلاوة على ذلك، عندما يُنظر في التقدم المحرز في ضوء القرار ٢٥٢٩ (٢٠٢٠)، لا يمكن التشكيك في تصميم الآلية على بذل كل ما في وسعها من أجل الوفاء بولايتها على النحو الأمثل.

وأعِدُ أعضاء المجلس بأننا سنمضي قدماً بنفس التفاني في الفترات المقبلة المشمولة بتقديم التقارير. وسنعوّل، بدورنا، مرة أخرى على حسن نية الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية، فضلاً عن التوجيه القيّم من مجلس الأمن، والفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، ومكتب الشؤون القانونية، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية.

وفي غضون ذلك، وفي الختام، فإني أود أن أتقدم بالشكر لكم، سيدي الرئيس، ولحكومتكم وكذلك لجميع الدول والشركاء الذين يواصلون تقديم الدعم بقوة للمهمة الموكلة إلى الآلية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر القاضي أغيوس على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد براميرتس.

السيد براميرتس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني لإتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بشأن أنشطة مكتب المدعي العام التابع للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. يقدم تقريرنا المكتوب (انظر S/2021/694) تفاصيل حول أنشطتنا. ولا أود أن أذكر اليوم سوى بضع نقاط بارزة.

إننا نواصل جهودنا لاستكمال محاكماتنا وطعوننا المتبقية، التي تظل على رأس أولوياتنا الاستراتيجية.

وفي قضية كابوغا، حقق مكتبي إنجازات رئيسية قبل المحاكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فوفقاً للمواعيد النهائية التي حددتها الدائرة الابتدائية، قدم فريقنا للمحاكمة مذكرته السابقة لجلسة المحاكمة، فضلاً عن إيداع الملفات الأخرى الهامة قبل المحاكمة. واستجاب مكتبي كذلك لمنازعات قضائية إضافية هامة أقامتها أفراد أسرة كابوغا وأطراف ثالثة مرتبطة بها فيما يتعلق بالأصول المصادرة.

ومن خلال تلك الخطوات وغيرها، نواصل الوفاء بجميع التزاماتنا السابقة للمحاكمة واتخاذ خطوات لتعزيز إجراءات التعجيل بالمحاكمة. ومكتبي مستعد لبدء المحاكمة في فرع أروشا، وهو يتطلع إلى ذلك، عندما تأمر بذلك الدائرة الابتدائية.

وبالإضافة إلى ذلك، أنجز مكتبي محاكمتين أخريين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي فرع لاهاي، أدين كل من يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش في المحاكمة بتهمة التواطؤ في ارتكاب جرائم القتل والترحيل والنقل القسري والاضطهاد، باعتبارها جرائم ضد الإنسانية، وبجرائم القتل باعتبارها جريمة حرب. وفي فرع أروشا، في قضية نزابونيمبا وآخرين، أدين أربعة من المتهمين في المحاكمة بتهمة انتهاك حرمة المحكمة. وأثبت مكتبي أنهم ضالعون بوقاحة في جهد للتدخل في إقامة العدل من خلال التأثير بشكل غير سليم على الشهود للتراجع عن أقوالهم في محاولة فاشلة لإبطال إدانة نغيراباتواري بالإبادة الجماعية. ولا تزال قضية الطعن في الحكم جارية الآن.

إن مجلس الأمن، بإنشائه للآلية، قرر أن يكون مسؤولاً عن اختتام القضايا الجارية التي سلمتها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فضلاً عن بدء محاكمات جديدة للهاربين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الذين ألقي القبض عليهم. ويشعر مكتبي بالارتياح لأن آخر قضية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة قد وصلت الآن إلى مرحلتها النهائية. ومع اقتراب بدء محاكمة كابوغا، نتطلع إلى هذه الفرصة لتحقيق المزيد من العدالة في قاعة المحكمة لضحايا الإبادة الجماعية المرتكبة ضد التوتسي في رواندا عام ١٩٩٤.

ووفقا لولاية مجلس الأمن، يواصل مكتبي كذلك البحث بنشاط عن الهاربين الستة المتبقين الذين وجهت إليهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام، وهي أولويتنا الاستراتيجية الثانية.

وأبرز الهاربين المطلوبين، وهو آخر من ستحاكمه الآلية، هو بروتايس مبيرانيا، القائد السابق للحرس الرئاسي. وبالإضافة إلى مبيرانيا، يعمل مكتبي أيضا بنشاط لمعرفة وتحديد مكان وجود خمسة هاربين آخرين متهمين بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، من بينهم فولجانس كاييشيما، الذي كان موجودا في جنوب أفريقيا من قبل.

وفي حين أن جرائمهم المزعومة قد ارتكبت قبل أكثر من ٢٥ عاما، فإن الحاجة إلى تقديم مبيرانيا والآخرين إلى العدالة أكثر إلحاحا اليوم من أي وقت مضى. ويواصل مكتبي إحراز تقدم كبير فيما نجريه من تحقيقات بشأن أماكن وجود الفارين المتبقين. وفي ظل القيادة الجديدة لفريقنا للتتبع، نقوم بإجراء تحقيقات تعتمد على التحليل باستخدام أدوات متطورة. وقد حددنا الأشخاص ذوي الصلة محط الاهتمام، ونتابع بنشاط أدلة هامة.

وستكتسي الفترة المقبلة أهمية حاسمة. فاستراتيجياتنا الحالية تقترب بالفعل من منعطفات بالغة الأهمية. وإذا تمكنا من الحصول على المعلومات الاستخبارية والأدلة اللازمة، فإننا نتوقع إحراز مزيد من التقدم الكبير في عملنا.

وعلى نحو ما ورد مرارا في تقاريري لمجلس الأمن، فإن نجاح جهودنا يتوقف على التعاون الكامل والفعال للدول الأعضاء. وزمبابوي وجنوب أفريقيا اثنان من البلدان الرئيسية في هذا الصدد في الوقت الحاضر.

وفيما يتعلق بزمبابوي، قمت في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر بمهمة رسمية إلى هاراري حيث التقيت بنائب الرئيس شيوينغا وغيره من كبار المسؤولين. وأكدت سلطات زمبابوي من جديد التزامها بلا تحفظ بالتعاون الكامل مع مكتبي.

وفي ذلك السياق، ناقشنا النتائج الإيجابية التي تحققت مؤخرا في جهودنا المشتركة، فضلا عن المسائل الرئيسية المعلقة. ونتيجة لتلك المناقشات، قدمت مجموعة من التوصيات العملية بشأن كيفية زيادة تحسين تعاوننا. وكررت كذلك التأكيد على طلباتنا المعلقة للحصول على معلومات حيوية من سلطات زمبابوي. ورغم أنني لم أتسلم ردا بعد، فإنني على ثقة بأنني سأتمكن في الفترة القادمة من تقديم تقرير عن أن زمبابوي تتعاون بشكل كامل وفعال.

وفيما يتعلق بجنوب أفريقيا، يدرك مجلس الأمن جيدا التحديات الهائلة التي واجهها مكتبي على مدى السنوات الثلاث الماضية بشأن التعاون. فقد أخفقت جنوب أفريقيا في اعتقال الهارب فولجانس كاييشيما وأخفقت في تقديم معلومات هامة. ويؤسفني أن أبلغكم بأن الحالة مع جنوب أفريقيا هي من أشد حالات عدم التعاون التي واجهها مكتبي منذ إنشاء الآلية.

ومع ذلك، يواصل مكتبي اقتراح حلول بناءة لمساعدة جنوب أفريقيا على أن تضع أخيرا تعاونها على المسار الصحيح. وقبل ثلاثة أشهر قدمنا طلبا عاجلا لإنشاء فريق تحقيق مشترك مخول بالعمل مباشرة مع مكتبي على المستوى التشغيلي. كما زرت بريتوريا الشهر الماضي لمناقشة الحالة.

ويؤسفني أنه ليس بإمكاني أن أقدم اليوم مستجدات أكثر إيجابية، حيث إن جنوب أفريقيا ما فتئت تخفق في الوفاء بالتزاماتها الدولية. ومع ذلك، فقبل بضعة أيام فقط، تلقيت التزامات بأن يرفع كبار الوزراء طلبنا ويدعموه على أعلى مستويات الحكومة. والمطلوب الآن هو الإرادة السياسية لإعطاء دوائر العمليات أخيرا الضوء الأخضر للعمل معنا.

إن مكتبي – وضحايا الإبادة الجماعية ضد التوتسي في رواندا – بحاجة ماسة إلى دعم مجلس الأمن. ونحن جميعا نتشاطر نفس الهدف المتمثل في أن نشهد أخيرا محاسبة الهاربين المتبقين حتى يتسنى تحقيق العدالة وإتمام تلك المهمة الحاسمة المتبقية.

وإذ يقر مجلس الأمن بأن المحاكم الوطنية تواصل أعمال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فقد كلف مكتبي بالاستجابة لطلبات المساعدة المقدمة من المحققين والمدعين العامين المحليين في جميع أنحاء العالم. وبناء على ذلك، تتمثل الأولوية الاستراتيجية الثالثة لمكتبي في مساعدة السلطات القضائية الوطنية التي تقوم بمقاضاة الجرائم الدولية المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة ورواندا.

ووفقا للتقارير التي يقدمها مكتبي بانتظام، فإن عبء العمل المرتبط بتلك المهمة المتبقية أكبر بكثير مما كان متوقعا. ففي عام ٢٠١٣، على سبيل المثال، عندما كنت في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، تلقينا حوالي ١٠٠ طلب للمساعدة سنويا. وفي كل من العامين الماضيين، تلقينا ما يقرب من ٤٠٠ طلب – أي بزيادة أربعة أضعاف.

ونحن لا نتلقى عددا كبيرا من طلبات المساعدة فحسب، بل ونتلقى أيضا طلبات تتسم بقدر أكبر من التعقيد والأهمية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، طلب المدعي العام لرواندا من مكتبي زيادة تعزيز دعمنا لجهوده الرامية إلى تحديد مكان الرعايا

الروانديين المشتبه في ارتكابهم جرائم إبادة جماعية والتحقيق معهم ومقاضاتهم، ولا سيما أولئك الذين يعيشون خارج رواندا. وقد بدأنا الآن استعراضا مستفيضا لجمع الأدلة لتحديد الحالات المناسبة التي يمكننا أن نقدم لها مساعدة الخبراء المطلوبة إلى مكتب المدعي العام.

وبالمثل، فإن مكتب المدعي الخاص للدولة في الجبل الأسود، في يوغوسلافيا السابقة، طلب دعمنا. وردا على ذلك، قمنا بإعداد ملف تحقيق يتعلق بأكثر من ١٥ مشتبها به وسلمناه. وكثير من هؤلاء المشتبه فيهم متورطون في جرائم عنف جنسي خطيرة، بما في ذلك الاسترقاق الجنسي والاغتصاب والبغاء القسري والاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي.

وعلى نفس المنوال، يواصل مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في صربيا مطالبة مكتبي بتقديم طائفة واسعة من الدعم. واستجابة لذلك، ساعدنا المدعين العامين الصرب في تحقيقين هامين مع مشتبه فيهم من الرتب العليا. كما قدمنا أدلة لزملائنا الصرب في قضيتين أخريين من المستوى المتوسط أحالتهما البوسنة والهرسك. ويدل التقدم الملموس الذي يجري إحرازه على قيمة التعاون المكثف بين مكاتبنا.

وتظهر تلك التطورات، أولا، أن جهود المساءلة عن الجرائم المرتكبة أثناء الإبادة الجماعية في رواندا والنزاعات في يوغوسلافيا السابقة مستمرة، على نحو ما توقع مجلس الأمن. ثانيا، من الواضح أن الأدلة وغيرها من أشكال الدعم التي يقدمها مكتبي تكتسي أهمية بالنسبة للمدعين العامين الوطنيين، مما يؤكد الحكمة من تكليف مكتبي بالاستجابة لطلباتهم للمساعدة.

وكملاحظة أخيرة، أجدني مضطرا لأن أوجه انتباه المجلس على وجه السرعة مرة أخرى بشأن استمرار إنكار الجرائم وتمجيد مرتكبي الإبادة الجماعية ومجرمي الحرب. إن اللوحات الجدارية لراتكو ملاديتش في بلغراد ومنشورات جماعات الشتات الرواندية المتطرفة تشترك في أمر واحد محزن. إنها تثبت أنه لا يزال هناك اليوم، بعد أكثر من ٢٥ عاما، من ينكرون الحقائق المثبتة قضائيا عن الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، ويحاولون جعلها أمرا نسبيا، ويقللون منها إلى أدنى حد.

إن هذا أمر لا يمكن تصوره. فكيف يمكن للكثيرين أن ينظروا إلى ملاديتش كبطل بالنسبة للشعب الصربي بعد إدانته بالسجن مدى الحياة في محكمة قانونية استنادا إلى أدلة هائلة على جرائمه؟ وكيف يمكن لآخرين أن يزعموا أن رجالا مثل ثيونست باغوسورا كانوا يدافعون عن رواندا فقط في حين أن ثبوت مسؤوليته الجنائية عن الإبادة الجماعية لا يدع مجالا للشك؟

للأسف، يبدو أنه حتى اليوم، لا تلقى الحقيقة والعدالة في كثير من الأحيان الدعم الذي تحتاجان إليه بالأقوال والأفعال. فما هي الرسالة التي تبعث بها الحكومة الكرواتية عندما تتخذ قرارا سياسيا بمنع جهازها القضائي من التحقيق في ادعاءات بارتكاب جرائم ضد صرب البوسنة؟ كيف يمكن للسياسيين في البوسنة والهرسك أن يصروا على احترام الأحكام التي تتعلق بضحاياهم، في حين يدعون أن محاكمة قادتهم ذات دوافع سياسية؟ ما هو التفسير الممكن عندما يكون هناك، في البوسنة والهرسك، افتقار للدعم السياسي لوضع تشريع ضد إنكار الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي تضم بنفس القدر ضحايا من كل مجموعة عرقية؟

هناك من يقول إن الحقيقة والعدالة هما مصدر النزاع الاجتماعي. والحقيقة هي أن إنكار الإبادة الجماعية وتمجيد مجرمي الحرب يستخدمان لمنع تحقيق المصالحة وإثارة الكراهية وزعزعة السلام والأمن. كما أنها تقضي بأن تتحمل الأجيال الحالية والمقبلة تبعات الماضي. وهذا ينطبق على رواندا وعلى يوغوسلافيا السابقة.

وسيواصل مكتبي الوقوف إلى جانب ضحايا الإبادة الجماعية التي وقعت في عام ١٩٩٤ ضد التوتسي في رواندا والجرائم المرتكبة خلال النزاعات في يوغوسلافيا السابقة من خلال تعزيز الحقيقة ومقاومة الإنكار. ونحن على ثقة تامة بأن مجلس الأمن سينضم إلينا في تلك الجهود.

وفي الختام، فإن مكتبي يشعر بالرضا عما يحرزه من تقدم مستمر في إنجاز المحاكمات والطعون المتبقية. ومع ذلك، لا يزال أمامنا عمل هام في مهامنا المتبقية التي كلفنا بها. وستكون المحاكمة في قضية كابوغا من بين أهم أنشطتنا في الفترة المقبلة، ونتطلع إلى البدء فيها.

ولا يزال بحثنا عن الهاربين المتبقين الذين أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا يمثل أولوية. وستكون الفترة المقبلة ذات أهمية حاسمة. ولكي ينجز هذا العمل بنجاح، من الأهمية بمكان أن يوجه مجلس الأمن رسالة لا لبس فيها إلى الدول الأعضاء مفادها أن التعاون مع مكتبي مطلوب. فبدون التعاون الكامل والفعال، لن نتمكن من الوفاء بولايتنا.

وفي حين تقوم المحاكم الوطنية بالمحاكمة عن الجرائم المرتكبة أثناء الإبادة الجماعية في رواندا والنزاعات في يوغوسلافيا السابقة، فإن مكتبي عاقد العزم على الوفاء بولايتنا بالاستجابة على نحو كامل لطلباتها للمساعدة. ويبين العدد الكبير من طلبات المساعدة الذي نتلقاه أهمية الدعم الذي نقدمه وضرورة المضي في إجراءات المساءلة.

ونحن ممتنون لدعم المجلس المستمر لجميع جهودنا.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*)**:** أشكر القاضي براميرتز على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد فام (فييتنام) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أشكر القاضي كارمل أغيوس، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والسيد سيرج براميرتز، المدعي العام للآلية، على إحاطتيهما بشأن أعمال الآلية خلال الأشهر الماضية (انظر S/2021/694). وأنوه بحضور السيد أبو بكر تامبادو، رئيس قلم الآلية، وأرحب بمشاركة الممثلين الدائمين للبوسنة والهرسك ورواندا وصربيا وكرواتيا في جلسة اليوم.

يسهم عمل الآلية في الاضطلاع بالولايات التي كلفها بها مجلس الأمن في إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بمكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة ودعم المصالحة. وعلى الرغم من التحديات المستعصية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، حقق المسؤولون الرئيسيون للآلية وموظفوها تقدما مجديا في الأنشطة القضائية، بإصدار ثلاثة أحكام في ثلاث قضايا مهمة. وتمكنت الآلية من الحفاظ على استمرارية عقد جلسات الاستماع في المحكمة، وعقدت اجتماعات عامة عبر الإنترنت، وطبقت تدابير مُحكمة للحفاظ على صحة وسلامة موظفيها والشهود والمحتجزين والسجناء وغيرهم من الأشخاص الخاضعين لسلطتها، بما في ذلك كفالة بدء عمليات التلقيح.

ونذكر بتأكيد مجلس الأمن على أهمية إيجاد حلول سريعة ودائمة لمشكلة الأشخاص التسعة الذين برئت ساحتهم وأطلق سراحهم في أروشا، حيث يعيشون. وفي هذا الصدد، نرحب بالإعلان الذي أصدره الرئيس للتو، ونهنئ الآلية على تلك النتيجة الإيجابية ونشيد بحكومة النيجر على كرمها وما قدمته من مساعدة للآلية. ونأمل أن يتيح نقل هؤلاء الأشخاص إعادة اندماجهم على نحو كامل في المجتمع ويمكن الآلية من التركيز على الأمور الأخرى ذات الأولوية.

ونرحب بالتزام الرئيس بالتنفيذ الكامل للقرار ٢٥٢٩ (٢٠٢٠)، بما في ذلك من خلال تقديم توقعات واضحة للجداول الزمنية لإنجاز الأنشطة القضائية للآلية وغيرها من المهام المتبقية، وتعزيز التعاون الوثيق فيما بين الأجهزة الرئيسية للآلية، وكفالة التنوع الجغرافي والتوازن بين الجنسين على مستوى الموظفين ورفع الروح المعنوية للموظفين وتعزيز الأداء.

ونحيط علما بالجهود المبذولة للنهوض بالإجراءات القضائية في القضايا المتبقية حسب جدول زمني واضح، وهو ما سييسر انتقال الآلية إلى مرحلة جديدة يقل فيها نشاطها القضائي الأساسي. ويكتسي ضمان مساعدة الدول في إنفاذ الأحكام أهمية قصوى في تخفيف عبء الأعمال المتبقية عن كاهل الآلية وينبغي مواصلة منحه الأولوية.

واستشرافا للمستقبل، نشجع الآلية على مواصلة تنفيذ خطوات فعالة للتقيد بجدولها الزمني للإنجاز، وتحقيق رؤية مجلس الأمن لكيان صغير ومؤقت وكفؤ، تتضاءل مهامه وحجمه بمرور الوقت.

وإذ لايزال عدة هاربين طلقاء، رغم جهود مكتب المدعي العام لتحديد أماكنهم واعتقالهم، فإن تعاون الدول مع الآلية يظل بالغ الأهمية لتمكينها من الوفاء بولايتها. كما أن مساعدة الآلية والتعاون معها، عند الاقتضاء، بما في ذلك في البحث عن الهاربين الطلقاء، مسؤولية والتزام على الدول، وفقا لقرارات مجلس الأمن. ونرحب بالجهود المكثفة التي يبذلها المدعي العام وفريقه لتعزيز الاتصال المباشر مع الدول المعنية، وتحديد التحديات التي قد تعوق التعاون ووضع نهج مجدية.

ومن حيث المبدأ، تقع على عاتق الدول المسؤولية الرئيسية عن مكافحة الجرائم الشنيعة ومنع ارتكابها. وينبغي أن تكون أولويتنا القصوى هي بناء قدرة الدول ومساعدتها على الاضطلاع بمسؤولياتها. ولذلك نرحب بما يقدمه مكتب المدعي العام من مساعدة وبناء للقدرات للسلطات الوطنية.

وأود أن أختتم بالإعراب عن بالغ تقديرنا للدعم الثمين الذي تقدمه الأمانة العامة ومكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية لكل من الآلية والفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، الذي تتشرف فييت نام برئاسته. وأشكر جميع أعضاء الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين على تعاونهم وأؤكد ضرورة مواصلة المجلس اتباع نهج موحد وبنَّاء وتعاوني في دعمه للآلية للاضطلاع بولايتها وصون سلامتها. وأتمنى للرئيس المقبل للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين كل التوفيق.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أرحب بالسيد أغيوس والسيد براميرتز في جلسة اليوم. لقد قرأنا تقريريهما الخطيين (انظر S/2021/694)، واستمعنا بعناية إلى إحاطتيهما. ماذا يسعنا أن نقول؟ للأسف، الحالة غير مرضية. فالعدالة تطبق بشكل انتقائي، ويجري بشكل منهجي تجاهل معايير حقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية. وليس ثمة علامة على أن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين تنهي أعمالها. إذ تظهر باستمرار ذرائع جديدة لتمديدأنشطتها.

ونود أن نتناول بقدر من الإسهاب نقاطا معينة. لنبدأ بالنقطة الرئيسية – الآلية كيان مؤقت وقد أنشئت على هذا الأساس. ومن الخطأ النظر إليها على أنها محكمة دولية كاملة الأركان. ورغم ذلك لم نر أي خطوات ملموسة لإنهاء أنشطة الآلية. ولا نسمع سوى الوعود بالعمل في هذا الاتجاه. وشأنها شأن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإن الآلية تمدد بشكل منهجي آجال محاكماتها، وبالتالي تمدد بشكل مصطنع وجودها.

وتنص ولاية الآلية على أن نطاقها ينبغي أن يكون محدودا وفترة وجودها محددة. لقد أنشئت أساسا للاضطلاع بمهام تقنية. ورغم ذلك فإن نقطة النهاية تبتعد أكثر فأكثر عن الأفق المتوخى. عاما بعد عام، وتتزايد الاحتياجات المالية للآلية. وهذا العام، جرى إنفاق ٩٠ مليون دولار، رغم أنه تجري حاليا المحاكمة في قضية واحدة فقط على مستوى الدائرة الابتدائية.

وهذا يثير سؤالا مشروعا – لماذا ننفق كل هذه الأموال للإبقاء على هذه المحكمة؟ المحاكم الوطنية أرخص تكلفة، وفي رأينا، أكثر فعالية بأضعاف. كما أن معايير جودة المحاكم الوطنية أفضل من الإرث المؤسف للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية.

وبالمصادفة، فإن عدالة وموضوعية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تتضح بصورة جلية في محاكمة زعماء كوسوفو الألبان الذين يحاكمون أمام محكمة أنشئت بمبادرة من الاتحاد الأوروبي. وتجري حاليا محاكمة هؤلاء الزعماء بتهم ارتكاب جرائم حرب والاتجار بالأعضاء والبشر وفظائع أخرى. ورغم ذلك، قبل وقت قصير، لم تقدم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أي اعتراض على هؤلاء الأفراد الأشرار. وهذا كل ما يحتاج المرء معرفته عن حياد المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ولا نتمنى سوى أن تعمل محكمة الاتحاد الأوروبي بفعالية أكبر. لأن مجرمي الحرب هؤلاء، وبفضل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بقوا طلقاء لفترة أطول مما ينبغي.

وأنتقل إلى عمل الآلية، فألاحظ أنه مزيج فريد من التحيز والتأخير. فعلى سبيل المثال، في محاكمة راتكو ملاديتش، طرح إجراء فحص طبي مستقل وحيد على أنه يمثل مشكلة مستعصية. وفي حالة فيلسيان كابوغا، على النقيض، تم إجراء العديد من هذه الفحوص بمبادرة من المحكمة ذاتها. وإلى أن يتم الانتهاء من تلك الفحوصات، سيحتجز المتهم في لاهاي، قبل نقله إلى أروشا، فكم من الوقت سيستغرقه هذا التحقيق؟ لا نزال نجهل ذلك.

ونلاحظ أيضا بقلق ازدياد عدد قضايا انتهاك حرمة المحكمة. وفي هذا الصدد، فأننا نشهد محاولة لإطالة عمر الآلية بشكل مصطنع. ونعارض هذه الممارسة بشكل قاطع. وهذه فئة من القضايا التي يمكن بالتأكيد أن تنظر فيها المحاكم الوطنية.

ونظرا لاستعراض مجلس الأمن لأنشطة إطار آلية تصريف الأعمال المتبقية، فإننا لا ندعو قادتها إلى وضع خطة للكيفية التي سيتم بها اختتام عمل المحكمة فحسب، بل أيضا إلى الالتزام بالخطة التزاما صارما.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): تود الصين أن تشكر الرئيس أغيوس والمدعي العام براميرتس على تقريريهما الصادرين مؤخرا عن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وخلال الفترة المشمولة بالتقريرين، تغلبت الآلية بقيادة الرئيس أغيوس على الصعوبات التي تسببها جائحة مرض فيروس كورونا، ومضت قدما في أنشطتها القضائية بطريقة منظمة، ولا سيما من خلال الفصل في ثلاث قضايا وفقا للجدول الزمني المتوقع. وواصل مكتب المدعي العام أيضاً جهوده الرامية إلى تعقب الهاربين والمضي قدما بنشاط في مجال المحاكمات وقضايا الاستئناف. وتقدر الصين هذه الجهود وتدعمها.

ووفقا لقرارات مجلس الأمن، ينبغي أن تكون الآلية مؤسسة صغيرة وفعالة ومؤقتة، وينبغي أن تتقلص مهامها وحجمها تدريجيا بمرور الوقت. وتأمل الصين أن تضطلع الآلية بأنشطتها وفقا للولاية المنصوص عليها في قرارات المجلس، مع مراعاتها على وجه الخصوص الجدول الزمني المتوقع المحدد في خطة عملها، واستكمال الإجراءات القضائية للقضايا التي لم يُبتّ فيها بعد، في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. وفي هذه العملية، ينبغي للآلية أن تخصص الموارد المالية بصورة رشيدة، مع التركيز على كفالة إنجاز الأنشطة القضائية. ومع انخفاض عدد القضايا التي لم يُبتّ فيها بعد، ينبغي للآلية أن تخفض نفقاتها وفقا لذلك.

إن التعاون العملي والفعال بين الآلية والبلدان المعنية أمر هام جدا بالنسبة لها لتنجز ولايتها وتحرز التقدم في عملها. وتأمل الصين أن تعزز الآلية الثقة المتبادلة في اتصالاتها مع الأطراف المعنية، وأن تعالج الشواغل المشروعة للأطراف، وأن تستقي الدروس من قصص نجاح المحكمتين الجنائيتين الدوليتين، وأن نعمل معا لمكافحة الإفلات من العقاب.

وبالإضافة إلى ذلك، تتطلع الصين إلى مواصلة الآلية تنفيذ التوصيات التي قدمها الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين التابع للمجلس ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، لتحسين أساليب عملها، وتعزيز كفاءة أعمالها، وكفالة التقدم في التحقيقات والملاحقات القضائية والمحاكمات في القضايا البارزة بطريقة منظمة، وتيسير الحلول المعقولة للقضايا المتعلقة بإعادة توطين الأشخاص الذين تمت تبرئتهم وأُفرج عنهم.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر فييت نام، رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين التابع للمجلس، ومكتب الشؤون القانونية على جهودهما الرامية إلى التنسيق بين المجلس والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية.

لسيد ليباند (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر القاضي كارمل أغيوس والمدعي العام سيرج براميرتس على تقريريهما المفصلين المقدمين إلى مجلس الأمن، بالصيغة التي أحالها الأمين العام في الوثيقة S/2021/694، وعلى إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات اليوم.

وتشيد إستونيا بالعمل الهام الذي تقوم به الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين لضمان تحقيق المساءلة عن

أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي. ونلاحظ بشكل إيجابي التقدم الذي أحرزته الآلية في الاضطلاع بأنشطتها القضائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك إصدار ثلاثة أحكام خلال شهر حزيران/يونيه. وننوه بالقضيتين اللتين تدخلان مراحل الاستئناف وبالنشاط القضائي الجاري في قضية كابوغا، كما نضع في الاعتبار تنفيذ طائفة واسعة من المهام المتبقية الأخرى التي أوكلت إلى الآلية.

وتعتمد الآلية على تعاون الدول في الاضطلاع بعملها. ولا تزال إستونيا تشعر بالقلق إزاء التحديات في كفالة التعاون الفعال من جانب السلطات الوطنية في القبض على الهاربين المتبقين. ونحث بقوة الدول، وخاصة الدول الأفريقية التي يشتبه في أن الهاربين طلقاء فيها، على تكثيف تعاونها مع الآلية من أجل إلقاء القبض على جميع الهاربين المتبقين وتسليمهم.

وعلاوة على ذلك، لا تزال إستونيا تشعر بالأسف العميق لأن صربيا تتجاهل باستمرار التزاماتها بموجب القانون الدولي التي تقتضي الامتثال لأوامر الآلية. وندعو صربيا إلى الوفاء بالتزامها بتنفيذ أوامر الاعتقال الصادرة بحق بيتار يويتش وفيريكا راديتا.

ولا تزال العدالة الجنائية الدولية ومكافحة الإفلات من العقاب تعتمدان اعتمادا كبيرا على الجهد الجماعي. ويجب على المجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يعملا معا لكفالة تحقيق العدالة للأعداد الكبيرة جدا من الضحايا والناجين. وفي الوقت نفسه، يتعين أيضا على الهيئات القضائية المحلية أن تضطلع بدورها. ونرحب بجهود الآلية الرامية إلى تقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية في المقاضاة على الجرائم الدولية المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة ورواندا. وندعو الدول إلى زيادة جهودها في هذا الشأن.

ولا تزال إستونيا تشعر بقلق بالغ إزاء استمرار إنكار عمليات الإبادة الجماعية وتمجيد مجرمي الحرب المدانين، وهو أمر غير مقبول ويجب أن يتوقف.

وبما أن هذه هي الجلسة الأخيرة التي تحضرها إستونيا بشأن الآلية خلال عضويتها في مجلس الأمن، أود أن أعرب عن امتناننا لبعثة فييت نام على تيسير مناقشاتنا بشأن المسائل المتعلقة بالآلية بصفتها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين.

وأخيرا، أود أن أعرب مرة أخرى عن امتنان إستونيا العميق لرئيس الآلية والمدعي العام لموظفيهما على عملهما المتميز. ونحيط علما بأن التقييم الدوري للآلية جارٍ، ونتمنى للآلية النجاح في عملية استعراض عام ٢٠٢٢ وفي العمل اليومي بهدفنا المشترك المتمثل في ضمان العدالة للضحايا.

السيدة نياكوي (كينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر القاضي كارمل أغيوس، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين والسيد سيرج براميرتس، المدعي العام للآلية، على إحاطتيهما. وأرحب بحضور ممثلي البوسنة والهرسك وصربيا ورواندا وكرواتيا في هذه الجلسة.

وتدعم كينيا عمل الآلية باعتباره مهما لتعزيز المساءلة عن جرائم الحرب والإبادة الجماعية. ونعيد تأكيد دعمنا لولاية الآلية، حسبما جددها القرار ٢٥٢٩ (٢٠٢٠). وقد تم تذكيرنا بأهميتها في الأسبوع الماضي، في ٩ كانون الأول/ديسمبر، عندما احتفل العالم باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة.

ونشيد بالتقدم الذي أحرزته الآلية في مهامها القضائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. إن صدور الأحكام في ثلاث قضايا رئيسية واختتام النظر في قضية واحدة في إطار ترتيبات العمل الوقائية المحدودة المتعلقة بالجائحة لأمرٌ جدير بالثناء. ونلاحظ أن حجم العمل القضائي للآلية قد انخفض بدرجة كبيرة بسبب الأعمال المضطلع بها منذ آخر إحاطة (انظر S/PV.8790). ولذلك نحث على الإسراع في إنجاز القضايا المتبقية لمساعدة الناجين وأسر الضحايا على طيّ هذه الملفات وتهيئة بيئة مواتية للمصالحة.

لقد أُنشئت الآلية لتكون هيكلا صغيرا ومؤقتا وفعالا. وقد أثبتت قيمتها ولكن لا يمكن لها أبداً أن تحلّ محل ولاية السلطات الوطنية

أو أن تجسدها. ومن المهم أن تبذل الدول قصارى جهدها لتعزيز سلطاتها القضائية بوصفها دعامة حاسمة في بناء الدولة والتنمية ومنع نشوب النزاعات. ونحث الأمين العام والجهات الفاعلة المعنية، المتعددة الأطراف والإقليمية، على اتباع كل السبل لمساعدة الدول التي تحتاج إلى بناء القدرات في هذا الصدد.

إن أفضل وسيلة لمنع الإبادة الجماعية هي الحد من الثقافات السياسية التي تستخدم الاختلافات الاجتماعية والثقافية والعرقية والدينية كسلاح، وتطرح المنافسة السياسية على أنها انعكاس لهذه الهويات. ونحث الدول على إدخال أدوات ضمن قوانينها الوطنية وعملياتها الانتخابية وآلياتها القانونية، تدير التنوع بشكل جامع.

ويتعين على الدول أيضا أن تتعاون مع الآلية للقبض على الهاربين المتبقين وفقا لقدرتها المحسَّنة على تتبع المجرمين.

ولكن فيما يتعلق بالتعاون، تثني كينيا على حكومة النيجر لقبولها جميع الأشخاص التسعة الذين تمت تبرئتهم أو الإفراج عنهم والذين كانوا محتجزين لدى الآلية. ونشيد أيضا بجهود الآلية في حل تلك المسألة التي طال أمدها.

ونتطلع إلى اختتام مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتقييم أساليب الآلية وعملها، وفقا للقرار ٢٥٢٩ (٢٠٢٠)، وحتى يستفيد منه الاستعراض الذي سيجريه المجلس في عام ٢٠٢٢ للتقدم الذي أحرزته الآلية في عملها. ونتطلع أيضا إلى التقرير المتعلق بتنفيذ التوصيات الواردة في التقييم السابق.

وأخيرا، تشكر كينيا فييت نام على نجاحها في توجيه الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين خلال فترة ولايته.

السيد ويكرميسينغهي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئيس أغيوس والمدعي العام براميرتز على إحاطتيهما اللتين تسلطان الضوء على الكيفية التي تواصل بها الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين أداء دور حاسم في إنهاء الإفلات من العقاب وتنفيذ العدالة الدولية.

وأود أن أسلط الضوء على أن الآلية أحرزت تقدما كبيرا هذا العام، وخاصة من خلال إصدار ثلاثة أحكام بارزة. أولا، أكدت الآلية إدانة راتكو ملاديتش بانتهاكات لأعراف الحرب وارتكاب جرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية في سريبرينيتسا. ثانيا، في إجراءات انتهاك حرمة المحكمة المتصلة بقضية نغيراباتواري، توصلت إلى إدانات تتعلق بتدخل الشهود وانتهاك أوامر المحكمة. ثالثا، وأخيرا، خلصت الدائرة الابتدائية إلى أن يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش مسؤولان عن انتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب وعن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وقد حُكم على كل منهما بالسجن لمدة ١٢ سنة. وتواصل الآلية من خلال عملها الدؤوب إثبات أنه لا ولن يُسمح للإفلات من العقاب بأن يسود. ويسر المملكة المتحدة أيضا أن ترى لدى الآلية خطة واضحة لتصفية أنشطتها بعد إصدار تلك الأحكام في الوقت المناسب.

وما زلنا ممتنين للجهود الجارية التي تبذلها الآلية لإحراز تقدم في حالة فيليسيان كابوغا. ونلاحظ أن الآلية لا تزال تنظر في لياقته للمثول أمام المحكمة. سنواصل متابعة التطورات في هذه القضية عن كثب، وسنكون ممتنين لإطلاعنا على آخر المستجدات في الوقت المناسب حين تصبح متاحة. كما نواصل متابعة حالة بروتايس مبيران، القائد السابق للحرس الرئاسي في رواندا، الذي يُعتقد أنه موجود في زمبابوي أو كان موجودا فيها. وما زلنا ندعو حكومة زمبابوي إلى العمل مع الآلية لدعم تحقيقاتها.

ندعو جميع الدول الأعضاء إلى مساعدة الآلية. ونشيد في هذا الصدد بقبول حكومة النيجر للأشخاص التسعة الذين تمت تبرئتهم أو الإفراج عنهم. غير أن التعاون القضائي الإقليمي في غرب البلقان لا يزال غير كاف. ولذلك آثار مباشرة على تحقيق العدالة للضحايا. ونود أن نذكر قيام الآلية بإحالة صربيا إلى مجلس الأمن لعدم اعتقال ونقل بيتار يويتش وفيريكا راديتا. إن استمرار عدم الامتثال هذا هو أمر خطير ويأتي بعد سنوات من الطلبات والاعتبارات والمناقشات. نحث صربيا على الامتثال لأمر الآلية.

لقد احتفلنا في الأسبوع الماضي بيوم الأمم المتحدة الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة.

ومع ذلك يستمر تمجيد مجرمي الحرب وإنكار الإبادة الجماعية. هذا أمر غير مقبول، ويزيد من معاناة الضحايا. إننا نرى ذلك في مناطق عديدة، بما في ذلك استمرار وجود لوحة جدارية في بلغراد لراتكو ملاديتش، وهو رجل كما لاحظنا مدان بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية. إن المصالحة صعبة. ويجب أن نقبل ونعترف بحقائق الماضي كي نمضي قدما. فتمجيد مرتكبي تلك الأعمال الشنيعة يبعدنا أكثر عن المصالحة ويعوق تحقيق مستقبل إيجابي. ستواصل المملكة المتحدة إدانة هذا الإنكار وهذا التمجيد بجميع أشكاله، وهي تدعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تفعل ذات الشيء.

وكما رأى المجلس، فإن المملكة المتحدة ومن خلال أفعالها تظل ملتزمة بهذه الآلية. ونؤكد من جديد استعدادنا لمساعدتها حيثما أمكن في الوفاء بولايتها وتنفيذ رؤيتها المتمثلة في أن تكون منظمة صغيرة ومؤقتة ولكن فعالة.

السيدة بهات (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر الرئيس أغيوس والمدعي العام براميرتز على إحاطتيهما وعلى تقييمهما لعمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. واسمحوا لي أن أشيد بالرئيس أغيوس على إدارته للعملية وعلى ضمان بقاء الآلية على المسار الصحيح واستمرارها في تحقيق مهمتها. ونرحب بتعيين القاضية فاتيماتا سانو توري من بوركينا فاسو بدلا من القاضي كام المتوفي. كما نود أن نسجل تقديرنا للخدمات القضائية الطويلة والقديرة التي قدمها القاضي ميرون، الذي اختار التقاعد في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

ونرحب بالتقدم الذي أحرزته الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في كل من لاهاي وأروشا، بما في ذلك الجهود الرامية إلى ضمان استمرار الأعمال، قدر الإمكان، في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة. وقد لاحظنا أن الآلية بذلت جهودا للعودة إلى الاجتماعات بالحضور الشخصي منذ منتصف أيلول/سبتمبر. ونأمل أن تساعد تلك الجهود بشكل إيجابي في التقيد بالجداول الزمنية المحددة لإنجاز القضايا.

وتكرر الهند تأييدها للآلية وتثني على مساهمتها في مكافحة الإفلات من العقاب والحفاظ على إرث المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وقد أحطنا علما ببدء إجراءات الاستئناف في كل من قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش وقضية نزابونيمبا وآخرين والإجراءات التمهيدية في قضية المدعي العام ضد فيليسيان كابوغا وقضية يويتش ورادينا.

ونشيد بالتقدم المحرز في المسائل القضائية الأخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مثل تنويع تدابير الحماية والإشراف على تنفيذ الأحكام. كما نشيد بعمل مكتب المدعي العام في مهامه المتبقية الأخرى. وينبغي أن تواصل الآلية إحراز تقدم في مهامها المتبقية، بما في ذلك حماية الضحايا والشهود وتعقب الهاربين المتبقين المطلوبين لدى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وتقديم المساعدة للولايات القضائية الوطنية وإدارة محفوظات المحكمتين المخصصتين والآلية. ونؤكد مجددا أهمية تنفيذ الآلية لولايتها وفقا لمبادئ العدالة والنزاهة والإنصاف.

إنها مسؤوليتنا الجماعية أن نسعى إلى تحقيق العدالة للضحايا. فهذه مسألة إنسانية ويتعين معالجتها بسرعة وحساسية. ونرحب بجهود الآلية لزيادة وعي المجتمع الدولي بهذه المسألة. نحيط علما بالإعلان الذي أدلى به الرئيس للتو، ونقدر التقدم المحرز بمساعدة حكومة النيجر بشأن نقل تسعة أشخاص تمت تبرئتهم من أروشا.

وفي الختام، نشجع الآلية على اتخاذ التدابير اللازمة لإبقاء جداول المحاكمات والاستئناف على المسار الصحيح والمساعدة، في إطار ولايتها، في بناء قدرات السلطات القضائية الوطنية. وأخيرا، أود أن أشكر حكومة فييت نام على توجيهها بكفاءة لعمل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر رئيس المحكمة كارمل أغيوس والمدعي العام سيرج براميرتز على إحاطتيهما الشاملتين اليوم. ويسرنا أن نرحب بعودتهما إلى القاعة بيننا اليوم. ونشيد بالقيادة التي أظهراها في توجيه الآلية الدولية لتصريف الأعمال

المتبقية للمحكمتين الجنائيتين خلال هذه الفترة الصعبة التي شابتها الجائحة، ونقدر هذه القيادة، مع إحراز تقدم كبير في الإجراءات القضائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ونشير بصفة خاصة إلى الأحكام التي صدرت في قضية ملاديتش وتلك الصادرة في قضيتي ستانيشيتش وسيماتوفيتش ونزابونيمبا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

كما نرحب بالعمل الجاري لمواءمة النهج بين فرعي الآلية.

وأود أن أرحب بإعلان الرئيس أغيوس اليوم أنه أمكن إيجاد حل دائم لمن برئت ساحتهم وأفرج عنهم ويقيمون في البيت الآمن بأروشا بعد سنوات عديدة وجهوده الكبيرة. ولا بد لي من أن أشيد بالنيجر، على وجه الخصوص، لتيسيرها نقل هؤلاء الأشخاص بأمان.

على الدول التزام بالتعاون مع الآلية في تحقيقاتها ومحاكماتها. ولكن على الرغم من العديد من حالات التعاون الإيجابي مع الآلية التي بدرت من دول أعضاء مثل النيجر ومن المنظمات الإقليمية، فضلا عن تقديم الآلية مساعدة إلى الولايات القضائية الوطنية، فإن دعوة مجلس الأمن الدول إلى تكثيف تعاونها مع الآلية وتقديم كل المساعدة اللازمة لها من أجل تنفيذ القبض على جميع الهاربين المتبقين وتسليمهم ما زالت من غير تلبية.

ويظل يساور أيرلندا قلق بالغ بصفة خاصة لأنه في أعقاب إحالة الآلية صربيا إلى مجلس الأمن، بسبب عدم تعاونها في القبض على السيد يويتش والسيدة راديتا وتسليمهما، لم تتخذ صربيا أي إجراء. إننا ندعو صربيا وجميع الدول إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي والتعاون الكامل مع الآلية والمساعدة في جهودها الرامية إلى إلقاء القبض على الفارين المتبقين وتسليمهم. يجب تقديم مرتكبي الجرائم الفظيعة إلى العدالة. إن إنهاء الإفلات من العقاب أمر ضروري للحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة.

وقد احتفلت الأمم المتحدة يوم الخميس الماضي باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة. وتؤيد أيرلندا بقوة دور الآلية كأداة وقائية ضد أعمال العنف في المستقبل. فالآلية تسهم في المنع عن طريق ضمان العدالة على الجرائم التي تدخل في نطاق اختصاصها وإثبات الوقائع، وكذلك من خلال التزامها بتعزيز التثقيف وإحياء الذكرى في مكافحة أيديولوجية الإبادة الجماعية.

وتؤكد تقارير المدعي العام (انظر S/2021/694) أن أيديولوجية الإبادة الجماعية لا تزال تشكل مخاطر على السلم والأمن الدوليين. ونكرر رأينا الثابت بأنه يجب إدانة إنكار الإبادة الجماعية وتمجيد مجرمي الحرب المدانين على الدوام.

وتظل أيرلندا ثابتة في التزامها بالعدالة الجنائية الدولية وكفالة المساءلة وتحقيق العدالة للضحايا والناجين. إننا لن ننسى قط الضحايا والناجين في رواندا ويوغوسلافيا السابقة، وسنواصل دعم عمل الآلية ودورها في ضمان محاسبة مرتكبي الجرائم الفظيعة.

السيدة ديم لابيل (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الرئيس أغيوس والمدعي العام براميرتز على تقريرهما (انظر S/2021/694) وإحاطتيهما. كما أشكر القاضي ميرون، في وقت قرر فيه تكريس نفسه لواجبات أخرى، على إسهامه في العدالة الجنائية الدولية على مدى العقود الماضية.

وتعيد فرنسا تأكيد دعمها الكامل للآلية وعملها في مكافحة الإفلات من العقاب والحفاظ على إرث المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

لقد كان عام ٢٠٢١ عاما حاسما. ففي ظل ظروف صعبة، تمكنت الآلية من مواصلة عملها وإحراز تقدم ملموس، مما يدل على أهميتها وفعاليتها. ويجب على مجلس الأمن أن يدعم عملها.

لقد كانت الأحكام التي صدرت في حزيران/يونيه ٢٠٢١ مما طال انتظاره. وما طال انتظاره أكثر من ذلك الأحكام التي ستصدر في عام ٢٠٢٢. إنني أشير إلى الطعون المقدمة في قضيتي ستانيشيتش وسيماتوفيتش وكذلك قضية نزابونيمبا وآخرين. وأشير كذلك إلى

المحاكمة الخاصة بقضية كابوغا، التي ستكون معلما هاما آخر للضحايا وللمصالحة الوطنية في رواندا. يجب أن يكون لدى الآلية ما يكفي من تمويل وموظفين مؤهلين من أجل اختتام تلك المحاكمات، فضلا عن الإجراءات الأخرى المعلقة.

ومرة أخرى تحث فرنسا جميع الدول على التعاون الكامل مع الآلية، وفقا لالتزاماتها الدولية، وعلى دعم أنشطتها. ونغتنم هذه الفرصة لنشكر النيجر على قرارها بالتعاون الكامل مع الآلية واستقبال تسعة أشخاص كانوا تحت اختصاص الآلية. ومن ناحية أخرى، نأسف لأن عددا من الشركاء ما زالوا يرفضون التعاون على الرغم من النداءات المتكررة التي أطلقها رئيس الآلية والمدعي العام والعديد من الدول الأعضاء من خلال المجلس. وعلاوة على ذلك، من الضروري تقديم الهاربين المتبقين الذين وجهت إليهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام إلى العدالة. ولا يمكن اعتبار وفاة المتهمين بارتكاب أخطر الجرائم عدالة للضحايا.

وفيما يتعلق بالقضايا المحالة إلى المحاكم الوطنية، تعيد فرنسا تأكيد التزامها الكامل بإنهاء قضية بوسيباروتا في غضون فترة زمنية معقولة. ومن المقرر أن تجري محاكمة هذه القضية في محكمة الجنايات بين ٩ أيار/مايو و ١ تموز/يوليه ٢٠٢٢. وهدف فرنسا هو ضمان عدم إفلات أي جريمة إبادة جماعية من العقاب.

وفي الختام، نود أن نشدد على أن عمل الآلية لا يقتصر على الأنشطة القضائية. فحماية أكثر من ٣ ٠٠٠ شاهد تكتسي أهمية قصوى، ونشيد بعمل فرعي كيغالي وسراييفو في ذلك الصدد. وبالمثل، فإن عمل إحياء الذكرى ضروري كذلك للمصالحة.

وما زال يساورنا قلق بالغ إزاء إنكار الجرائم وتمجيد مرتكبي الإبادة الجماعية ومجرمي الحرب الذين أدانتهم المحاكم الجنائية الدولية بعد اختتام محاكمات نزيهة ومستقلة.

وأخيرا، أود أن أشكر فييت نام على العمل الممتاز الذي أنجزه الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس أغيوس والمدعي العام براميرتز على إحاطتيهما بشأن العمل الجاري الذي تقوم به الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين لتقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة على الفظائع التي ارتكبت في رواندا ويوغوسلافيا السابقة.

وتظل الولايات المتحدة ممتنة جدا لالتزام وعمل قضاة الآلية ومحاميها وموظفيها في أروشا ولاهاي، وكذلك في مكاتبها الميدانية في كيغالي وسراييفو، رغم التحديات العديدة التي اعترضتهم خلال العام الماضي. ونشيد بمساعيهم التي لا تتزعزع لتحقيق العدالة للضحايا في رواندا ويوغوسلافيا السابقة.

كما ننضم إلى الآخرين في الإعراب عن تقدير الولايات المتحدة العميق للخدمة الطويلة والمتميزة للقاضي ثيودور ميرون، الذي تقاعد من قائمة قضاة الآلية. إن جهود القاضي ميرون لتحقيق العدالة والمساءلة للضحايا عن بعض أسوأ الفظائع التي ارتكبتها البشرية ستكون في ذاكرتنا على الدوام.

لقد واصلت الآلية إحراز تقدم هام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من استمرار تأثير قيود مرض فيروس كورونا الكبيرة. ونثني على التزامها المستمر بتحقيق الأهداف التي حددها مجلس الأمن لها وقت إنشائها بوصفها هيئة صغيرة ومؤقتة وتتسم بالكفاءة. ونقدر الجهود الجارية للإسراع في استكمال المحاكمات والطعون المتبقية وتحديد مكان وجود الفارين المتبقين الذين وجهت إليهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام واعتقالهم ومساعدة السلطات القضائية الوطنية في مقاضاة الجرائم الدولية التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة ورواندا.

وقد اتخذت الآلية خطوات هامة لتحقيق تلك الأهداف الجماعية خلال العام الماضي، ونحن ممتنون على سنوات العمل الذي قامت به الآلية في تنفيذ العدالة. وقد تجلى ذلك العمل بوضوح في العديد من الإنجازات، بما في ذلك الحكم الذي أكد إدانة راتكو ملاديتش؛ وعمل الآلية الشامل في قضيتي ستانيشيتش وسيماتوفيتش؛ والإدانات الأربع في تهم التأثير على الشهود في قضية نزابونيمبا وآخرين المتعلقة

بانتهاك حرمة المحكمة. فهذه الإجراءات القضائية مجتمعة تقربنا من كفالة العدالة لضحايا تلك الجرائم المروعة وأسرهم ومجتمعاتهم وبلدانهم.

ومع ذلك يمكننا، بل ويجب علينا، أن نفعل المزيد لمنع وقوع فظائع في المستقبل وتحقيق المثل العليا للعدالة، بما في ذلك بكفالة الاعتقال السريع للهاربين الروانديين الستة المتبقين.

وننضم إلى الآخرين في دعوة الدول الأعضاء التي قد تؤويهم إلى التعاون مع التحقيق. ولا تزال الولايات المتحدة تعرض مكافأة تصل إلى ٥ ملايين دولار لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى اعتقال الهاربين الروانديين المتبقين أو نقلهم أو إدانتهم.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال الولايات المتحدة تشعر بالقلق الشديد إزاء عدم تعاون صربيا بشأن الأمر بإلقاء القبض على يوييتش وراديتا، اللذين وجهت إليهما تهمة التأثير على الشهود. وصربيا ملزمة قانونا بالتعاون مع الآلية، وندعوها إلى تنفيذ أوامر إلقاء القبض بدون مزيد من التأخير. وقضايا انتهاك حرمة المحكمة جانب حاسم من جوانب عمل الآلية وتستحق اهتمامنا بنفس القدر من أجل دعم سيادة القانون.

ونلاحظ أيضا أنه ما دام البعض يواصل الانخراط في الخزعبلات الخطيرة المتمثلة في إنكار الإبادة الجماعية وحماية النصب التذكارية التي تكرم المسؤولين عن الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم وتأجيج الانقسام العرقي، فإننا نخاطر بتكرار تلك الجرائم المروعة. والاعتراف الكامل داخل النظم المحلية بالإدانات الدولية هو جزء حاسم من الجهود الرامية إلى كفالة عدم التكرار.

ونرحب بتواصل الآلية باستمرار مع البلدان المتضررة ونشجع تلك الولايات القضائية الوطنية على السعي بقوة إلى تحقيق المساءلة عن الجرائم الفظيعة بغية تجاوز أيام الماضي المظلمة والخطيرة. ونشجع كذلك تلك الولايات القضائية الوطنية على استكشاف فرص التعاون فيما بينها من أجل جعل العدالة حقيقة واقعة.

واسمحوا لي أن أختتم بالترحيب بنبأ الإعلان الذي سمعناه اليوم عن اتفاق النقل بين جمهورية النيجر والأمم المتحدة. وهذه خطوة إيجابية مهمة ترحب بها الولايات المتحدة وتثني عليها.

وأود أيضا أن أثني على رئيس قلم الآلية على عمله والتزامه وتفانيه في هذا الصدد. إن العمل الدؤوب الذي تقوم به الآلية هو بمثابة تذكير مهم لنا جميعا بأنه يجب علينا أن نلتزم من جديد بحماية المدنيين أثناء النزاع المسلح ومحاسبة من يرتكبون الفظائع. وكل خطوة من تلك الخطوات تقربنا من تكريم ذكريات الضحايا بشكل صحيح وكامل.

السيد زيناتي (تونس): أشكر رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين القاضي أغيوس والمدّعي العام براميرتس على إحاطتيهما وعلى التقرير المرحلي الأخير للآلية (انظر S/2021/694) عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠).

كما أغتنم هذه المناسبة لأحيّي فيتنام على إدارتها المقتدرة لأعمال الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية خلال السنتين الأخيرتين.

في البداية تؤكّد تونس مجدّدا على دعمها لولاية الآلية من أجل مكافحة الإفلات من العقاب عن الجرائم الأكثر خطورة وردع مرتكبيها. لقد أسهمت إعادة إحياء العدالة الجنائية الدولية من خلال إنشاء مجلس الأمن للمحكمتين الجنائيتين الخاصّتين، وإنشائه إثرها للآلية، في إنهاء حقبة أليمة من الفظاعات وتحقيق فترة سلام مطوّل في أقاليم النزاع في يوغسلافيا السابقة وفي أفريقيا.

وإنه من الضروري العمل على استدامة هذا المكسب من خلال تحقيق المساءلة والعدالة للضحايا عبر ولاية الآلية وبدعم من مجلس الأمن والمجموعة الدولية الموسّعة، لا سيّما في ظلّ التنامي الباعث للقلق في هذه المرحلة لمنسوب التّوتر والتطرّف ورواج الإيديولوجيات التحريفية ومظاهر تمجيد مجرمي الحرب وإنكار جريمة الإبادة الجماعية.

وتؤكد تونس في هذا الإطار أن كشف الحقيقة وحفظ الذاكرة وتوفير ضمانات أقوى للحيلولة دون تكرار الانتهاكات في المستقبل، من مرتكزات السلم المستدام والمصالحة الشّاملة بين الدول والمجتمعات المتضرّرة. ومن الضروري في هذا الإطار تعزيز جهود الإنذار المبكّر

والمساءلة والتحسيس وتدعيم سيادة القانون من أجل التصدّي الاستباقي والحاسم لمثل هذه الإيديولوجيّات التحريفية.

ويعرب بلدي عن ارتياحه للجهود التي يبذلها القاضي أغيوس في أعلى هرم الآلية لإضفاء المزيد من الكفاءة والفعالية والشفافية على عملها، سواء من ناحية الإدارة أو العبء القضائي، وذلك وفقا للتوصيات والتوقّعات، واسترشادا برؤية مجلس الأمن للآلية كهيكل صغير ومؤقّت وفعّال تتناقص وظائفه وقوامه بمرور الزمن. كما نعرب عن دعمنا للمقترح الرامي إلى ترشيد صياغة التقارير قيد نظر المجلس بما يسهم في تيسير أدائه لمهمته الرقابية للآلية.

ونرحّب بالتقدّم المحرز في عمل الآلية من خلال إصدار ثلاثة أحكام قضائية في نطاق الآجال خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالرغم من القيود والتحديات التي تفرضها ولاتزال جائحة كوفيد-١٩. كما أخذنا علما بالتحديات والتعقيدات التي ترافق مسار محاكمة فيليسيان كابوغا. ونجدّد التأكيد أن محاكمة كابوغا في أروشا، متى استوفت معايير سيادة القانون، ستكون خطوة مهمّة لتقريب العدالة من الضحايا والمجتمعات المتضرّرة.

ونثمن مبادرة النيجر بقبول نقل ثمانية أشخاص من بين القابعين في أروشا إلى أراضيها تنفيذا للقرار ٢٥٢٩ (٢٠٢٠) لمجلس الأمن وبما يكفل إيجاد حلول دائمة لفائدتهم، ولفائدة الآلية أيضا. كما نثني على جهود الادّعاء بالآلية الرّامية إلى تعزيز قدراته وزيادة هيكلة أساليب عمله بالتوازي مع انخراطه الدولي المستمرّ من أجل ملاحقة الهاربين من العدالة أينما كانوا أو كشف مصيرهم والبحث عن المفقودين وتمكين وتعزيز قدرات المحاكم الوطنيّة.

ونشدّد على أهمية أن تتمكّن الآلية من مواصلة الاعتماد على التعاون والمساعدة الكاملة والسّريعة من الدّول، حتى لا يظلّ المتّهمون الطّلقاء الستة المتبقّون بمنأى عن العدالة. ونرحّب في هذا الإطار بزيارات المدّعي العام براميرتس إلى البلدان المعنية وتفاعله الهادف مع السلطات هناك من أجل تحريك طلبات التعاون والتنسيق العملياتي وضمان إيقاف وتسليم المتهمين.

ونحن نعتقد أن جهود المدّعي العام في هذا الصّدد ستغدو أكثر فاعلية في إطار التعاون والتنسيق القضائي الإقليمي وشبه الإقليمي، وأنه يمكن النهوض بطلبات التعاون أيضا في إطار الحوار السياسي والعلاقات الثنائية بين الدول المعنية.

وختاما، إنّنا، وإذ ندرك أن العدالة الدولية مكلفة ومجرياتها تستغرق مدّة طويلة، فإننا نحثّ الآلية على مواصلة جهود التخطيط والترشيد لضمان استمراريّة تصريف الأعمال وفق آجال معقولة للجدول الزمني، والتصرّف والتنسيق الهادف بين الفروع والأجهزة بالكفاءة والمهنية والمرونة المرجوّة، وذلك في أفق الاستعراض المرتقب للآلية من قِبل المجلس العام المقبل، وبما يتيح لمسار العدالة الدولية متابعة سيره السلس صوب تحقيق أهدافه النبيلة.

السيدة برينس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكر القاضي أغيوس والمدعي العام براميرتس على إحاطتيهما الشاملتين جدا (انظر S/2021/694).

وتؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين من جديد دعمها الثابت للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، التي لا تزال تشكل ركيزة أساسية لنظام العدالة الجنائية الدولية. وتؤدي الآلية دورا حاسما في مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الوحشية الجماعية، وتواصل الإسهام إسهاما كبيرا في المصالحة الوطنية.

وعلاوة على ذلك، لا يمكن المبالغة في تقدير العمل الناجع والفعال الذي تقوم به في الجوانب العملية الأخرى، مثل دعم الشهود وحمايتهم ورصد القضايا المحالة إلى الولايات القضائية الوطنية وصون المحفوظات وتقديم المساعدة المتعددة الأوجه إلى الدول الأعضاء.

ويسرنا أن نلاحظ أن الآلية تمكنت من إصدار ثلاثة أحكام في حزيران/يونيه، مع إبقاء حجم الحالات على المسار الصحيح. وهذا إنجاز ملحوظ حقا، وهو بالتأكيد يعبر عن الجهود الدؤوبة التي يبذلها موظفو الآلية وقضاتها وتفانيهم، على الرغم من التحديات الناجمة عن الجائحة العالمية المستمرة. ونشيد بالتزام الآلية بالاستمرارية التشغيلية مع كفالة صحة وسلامة الموظفين والشهود والأشخاص المحتجزين.

ونشيد أيضا بالتزام الآلية بتحقيق أهداف الأمين العام المتعلقة بالتكافؤ بين الجنسين بين الموظفين، وهو أمر ضروري لتهيئة بيئة أكثر تنوعا وشمولا وكفالتها. غير أننا نشعر بالجزع لأن عدد القاضيات لا يتجاوز سبع قاضيات من أصل ٢٥ قاضيا.

ونأمل أن تضع الدول الأعضاء في اعتبارها التشكيل الحالي للقائمة عند تسمية المرشحين في المستقبل.

إن رؤية مجلس الأمن المتمثلة في "هيكل صغير مؤقت وفعال، تتقلص وظائفه وحجمه بمرور الوقت" (القرار ٢٥٢٩ (٢٠٢٠)، الفقرة ٦) لا يمكن تحقيقها بدون تعاون دولي. وفي ظل انعدام الدعم والمساعدة في الوقت المناسب من الدول الأعضاء، سيعرقل بشدة البحث عن المفقودين الذين لا تجهل أسرهم مصيرهم، وتعقب الهاربين واعتقالهم. وعلاوة على ذلك، لن يكون إنفاذ الأحكام مضمونا، والأهم من ذلك كله، سيحرم الضحايا من العدالة. وهناك حاجة ماسة إلى الإرادة السياسية، لأن عدم التعاون يقوض إقامة العدل وسيادة القانون.

وفي سياق التعاون الدولي، نرحب بالإعلان الذي صدر للتو فيما يتعلق بالاتفاق بين حكومة جمهورية النيجر والأمم المتحدة لتيسير نقل وإعادة توطين الأشخاص التسعة الذين تمت تبرئتهم والإفراج عنهم والذين أقاموا في أروشا، تنزانيا لبعض الوقت. ونود أن نشيد بجمهورية النيجر على مساعدتها وتعاونها، وننوه بجهود رئيس القلم أبو بكر تامبادو، التي حلت هذه المسألة أخيرا وسمحت لهؤلاء الأشخاص بإعادة توطينهم.

وتشجب سانت فنسنت وجزر غرينادين بشدة جميع أشكال إنكار الإبادة الجماعية وتمجيد مجرمي الحرب المدانين. فإنكار الإبادة الجماعية يشجع الأيديولوجيات الخطيرة، ويعوق مكافحة الإفلات من العقاب، ويعرقل المصالحة. كما أنه ينزع الشرعية عن معاناة ضحايا الجرائم البشعة ويظهر تجاهلا فظا لها، وهي جرائم تم تحديد الحقائق المتعلقة بها بشكل لا جدال فيه. والاعتراف بالفترات المؤلمة في التاريخ وتعليمها وتذكرها أمر بالغ الأهمية لمنع ظهور الخطاب البغيض مجددا وضمان عدم تكرار هذه الجرائم أبدا.

ويجب أن نظل ملتزمين بالسعي إلى تحقيق العدالة الدولية. وبناء على ذلك، نحث الدول الأعضاء على تكثيف تعاونها مع الآلية في السعي إلى المساءلة وتعزيز النظام الدولي القائم على القواعد.

السيد أليا (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر القاضي أغيوس والمدعي العام براميرتز على تقريريهما الشاملين إلى مجلس الأمن، بالصيغة التي أحالهما بها الأمين العام في الوثيقة S/2021/694، وعلى إحاطتيهما اليوم. كما أرحب بحضور ممثلي البوسنة والهرسك وصربيا ورواندا وكرواتيا في هذه الجلسة.

واسمحوا لي في البداية أن أؤكد من جديد دعم النرويج القوي للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، التي تنفذ باجتهاد الولاية الهامة التي كلفها بها مجلس الأمن. وأود أيضا أن أشدد على وجوب التقيد بقرارات مجلس الأمن. فعدم التعاون يقوض الآلية ويقوض المجلس ويقوض القانون الدولي.

إن مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم عنصر أساسي في السياسة الخارجية للنرويج. فقد كنا من أشد المؤيدين للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا منذ إنشائهما في أوائل التسعينيات، ونحن الآن من أشد المؤيدين لآلية تصريف الأعمال المتبقية.

وتشيد النرويج بالمستوى العالي لنشاط الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونلاحظ نشاطا قضائيا هاما ومجموعة من الزيارات والاجتماعات للنهوض بالقضايا التي تعمل عليها، بما في ذلك إصدار أحكام في إعادة محاكمة ستانيشيتش وسيماتوفيتش وفي قضية انتهاك حرمة المحكمة في نزابونيمبا وآخرين. ونحيط علما بأن القضيتين في مرحلة الاستئناف الآن.

وعلاوة على ذلك، نلاحظ أن الاستعدادات السابقة للمحاكمة جارية على قدم وساق في القضية المرفوعة ضد كابوغا. لكننا نأسف لعدم إحراز التقدم في قضية يويتش وراديتا، ونحث صربيا بقوة مرة أخرى على التعاون الكامل مع الآلية. وعلى أقل تقدير، فإن عدم

اتخاذها أي إجراء بعد مضي أكثر من عقدين على حروب البلقان يبعث برسالة خاطئة إلى المجتمع الدولي. وتعتمد الآلية بالطبع على تعاون الدول الأعضاء من أجل الوفاء بالولاية التي أصدرها مجلس الأمن لكفالة المساءلة والعدالة للضحايا. ونحث الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد.

وينبغي للآلية، بوصفها خليفة المحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ولرواندا، أن تضطلع بالأعمال المتصلة بالحالتين وأن تنجزها في نهاية المطاف. ونلاحظ إعلان القاضي أغيوس ونشيد بالحقيقة المتمثلة في أن هناك حلا جيدا على ما يبدو للحالة الصعبة التي طال أمدها المتعلقة بالأشخاص الذين كانوا في منزل آمن في أروشا. كما نشيد بدور النيجر المفيد جدا في هذا الترتيب.

وتقدر النرويج أيضا تقديرا كبيرا عمل مكتب المدعي العام في محاسبة الهاربين المتبقين الذين وجهت إليهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام. بيد أننا نشعر بالقلق إزاء ما ورد عن عدم وجود تعاون فعال في الوقت المناسب من جانب الدول الأعضاء، مما يحول دون تحقيق نتائج ناجحة. ونحث مرة أخرى جميع الدول على التعاون الكامل مع الآلية وإلقاء القبض على جميع الهاربين المتبقين وتسليمهم. وينبغي للمجلس أيضا أن يضطلع بمسؤوليته من خلال النظر في كل التدابير الممكنة لتيسير اعتقال وتسليم المطلوبين لدى الآلية.

وفي الختام، أود أن أشكر القاضي ثيودور ميرون، الذي استقال مؤخرا من آلية تصريف الأعمال المتبقية، على خدمته الطويلة والملتزمة للآلية وللمحكمة الجنائية الدولية قبل ذلك. وأود أيضا أن أعرب، من خلال الرئيس أغيوس، عن ترحيبي بالقاضية فاطمة سانو توري، ممثلة بوركينا فاسو، في قائمة القضاة.

السيد غوميس روبليدو فيردوسكو (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): على غرار الوفود الأخرى التي أخذت الكلمة قبلي، أود أن أشكر القاضي كارمل أغيوس والمدعي العام براميرتز على تقريريهما المفصلين، على النحو الذي أحالهما به الأمين العام في الوثيقة S/2021/694. وأرحب بالطبع بحضور ممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا ورواندا معنا.

وترحب المكسيك أيضا بالتقدم الذي ورد في التقرير التاسع للآلية. ومراعاة للقيود التي تفرضها الجائحة، فضلا عن الظروف الأخرى غير المتوقعة، مثل وفاة أحد القضاة، فإن التوصل إلى أحكام في ثلاث قضايا إنجاز هام جدا. وكان التزام القضاة ومكتب المدعي العام ومكتب رئيس القلم والفريق قاطبة حاسما في تحقيق هذه النتائج.

وأود أن أسلط الضوء على تأكيد الحكم في قضية ملاديتش في حزيران/يونيه. فالانتهاء من هذه القضية دليل على أنه عندما يتعلق الأمر بالفظائع الجماعية، لا مجال للإفلات من العقاب، على الرغم مما انطوى عليه ذلك من وقت وتحديات لإلقاء القبض على المسؤولين ومحاكمتهم فيما بعد. وإذ نأخذ ذلك في الاعتبار – وإذ نتذكر أننا احتفلنا في الأسبوع الماضي بالذكرى السنوية الثالثة والسبعين لاعتماد اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان – يجب أن نؤكد من جديد إيماننا بالمساءلة بوصفها دعامة أساسية للمصالحة وإعادة بناء النسيج الاجتماعي. إن كل الموارد التي نستثمرها في ذلك لها ما يبررها تماما، ولكنها ستظل دائما غير كافية في مواجهة المعاناة الشديدة التي يتحملها الضحايا وأسرهم.

وفيما يتعلق بالحكمين الآخرين الصادرين في الفترة المشمولة بالتقرير، نلاحظ النتيجة في قضيتي نزابونيمبا وستانيشيتش وسيماتوفيتش، فضلا عن الطعون الجارية. وبالمثل، نلاحظ التقدم المحرز في قضية فيليسيان كابوغا وسنظل مهتمين ببدء المحاكمة. والتقدم الذي أحرز بالفعل علامة إيجابية جدا بالنسبة لضحايا الإبادة الجماعية في رواندا.

وفيما يتعلق بانتهاك حرمة المحكمة، وعلى غرار معظم أعضاء المجلس، نعرب عن قلقنا العميق إزاء عدم الامتثال المتكرر لأوامر الاعتقال والتسليم الصادرة في قضية يويتش وراديتا.

ونؤكد مجددا أن التعاون إلزامي، بحيث لا يمكن قبول عدم الامتثال لمتطلبات قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠). ولا يمكن لأحد أن يدعي في إحدى الحالات أن الوضع في إقليم يوغوسلافيا

السابقة يتطلب امتثالا كاملا لأحكام المجلس، وفي الوقت نفسه يتجاهل قرارات أخرى يشكل الامتثال لها جزءا من جبر الضرر المستحق للمجتمع الدولي بأسره بوجه عام وللضحايا بصفة خاصة.

وفيما يتعلق بالتعاون، نؤكد أهمية مضاعفة الجهود الرامية إلى تحديد مكان الهاربين المتبقين وإلقاء القبض عليهم وملاحقتهم قضائيا. وكما ذكر آنفا، فإن هذه أولوية إذا ما أُريدَ للآلية أن تكون قادرة على إكمال مهامها المتبقية وألا تمر تلك الحالات من دون عقاب.

ومن ناحية إيجابية، نرحب بإعلان اليوم عن الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع النيجر بشأن نقل الأشخاص في أروشا. ونشكر النيجر على استعدادها للتعاون وإحساسها العميق بالتضامن.

وأخيرا، نؤكد أن الآلية تواصل، بعد ١١ عاما من اعتماد القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، الوفاء بولايتها. ولذلك فستدعم المكسيك جهود اللجنة الخامسة لكفالة عدم المساس بميزانية الآلية دون مبرر. وينبغي ألا يخضع توفير العدالة لمعايير الكفاءة والوفورات التي تحركها شواغل ضيقة وبيروقراطية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل النيجر.

واسمحوا لي أولا أن أشكر رئيس الآلية الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين ومدعيها العام على إحاطتيهما (انظر S/2021/694).

وتهنئ النيجر الآلية على جميع الأنشطة التي تمكنت من القيام بها والتقدم المحرز في تنفيذ ولايتها، على الرغم من القيود الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا. وأود أيضا أن أهنئ السفير دنه كوي دانغ، سفير فييت نام، بوصفه رئيسا للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، على قيادته بنجاح عمل الفريق على مدى العامين الماضيين.

وأود أن أرحب بممثلي رواندا والبوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا في جلستنا اليوم.

ويود وفد بلدي أيضا أن يكرر الإعراب عن تعازيه لرئيس الآلية في أعقاب الوفاة المأساوية للقاضي غبيرداو غوستاف كام، من بوركينا فاسو، الذي نشيد به لمساهمته الرائعة في العدالة الجنائية الدولية. ونتمنى لمواطنته فاتيماتو سانو توريه كل النجاح بعد تعيين الأمين العام للأمم المتحدة لها مؤخرا.

وجهود الآلية لتحقيق العدالة جديرة بالثناء وندعو إلى مواصلة تعزيزها، وكفالة احترام حقوق الأشخاص الخاضعين للمحاكمة والحدود الزمنية والضمانات الإجرائية. ويرحب وفد بلدي أيضا بعمليات التفتيش المنتظمة التي تقوم بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مركزي الاحتجاز في أروشا ولاهاي، وهي المسؤولة عن كفالة التطبيق السليم للقواعد التي تحكم الآلية واحترام المعايير الدولية.

ويسر النيجر أن تعترف بأن الآلية في وضع يمكنها من تقديم الدعم الكامل لأنشطتها المتبقية لعام ٢٠٢١، وتدعو مجلس الأمن، بالتنسيق مع الجمعية العامة، إلى تخصيص موارد كافية لتمكينها من أداء مهمتها.

وتجدر الإشارة إلى أن قرار المجلس ١٩٦٦ (٢٠١٠) يحث الدول على التعاون مع الآلية في تنفيذ أوامر إلقاء القبض الصادرة عنها حتى لا تمر أعمال الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم إبادة جماعية من دون عقاب. ويرحب وفد بلدي بتوقيع اتفاق بين النيجر والأمم المتحدة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن نقل الأشخاص الذين أفرجت عنهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين أو برأتهم.

ونشجع أيضا جميع أنشطة التوعية والتثقيف لجعل إرث المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة معروفا للمجتمعات المتضررة وللأجيال الشابة في المنطقة.

والتحديات التي تواجهها الآلية فيما يتصل بالإجراءات القضائية، مثل عدم التعاون أو إنكار الإبادة الجماعية، هي تحديات حقيقية يجب علينا جميعا أن نتصدى لها. وتدين النيجر هذه المواقف وتشجع بدلا

من ذلك التعليم وثقافة التذكّر باعتبارهما أداتين رئيسيتين في مكافحة أيديولوجية الإبادة الجماعية من أجل تعزيز المصالحة وبناء السلام.

ويدعو وفد بلدي إلى بناء قدرات موظفي الدول المعنية من أجل التأكيد على مبدأ التكامل وتولي السلطات الوطنية المسؤولية.

وختاما، تدعو النيجر الآلية إلى مواصلة جهودها لتنفيذ التوصيات المتبقية التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في التقييمات السابقة. ونعرب عن دعمنا للرئيس والمدعي العام وفريقيهما على التزامهم المستمر.

أستأنف مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل البوسنة والهرسك.

السيد الكالاج (البوسنة والهرسك) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونتمنى لكم كل النجاح في أداء واجباتكم خلال فترة رئاستكم في هذه الظروف الخاصة المستمرة والناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

وأود أيضا أن أشكر رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضي كارمل أغيوس، والمدعي العام للآلية، السيد سيرج براميرتس، على تقريريهما (انظر S/2021/694) وعلى الإحاطتين الشاملتين اللتين قدماهما اليوم.

ونحن ممتنون لأن الآلية واصلت إحراز التقدم في عملها خلال الفترة بين الدورتين السابقتين لمجلس الأمن بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.8790 و S/2020/602) وتواصل أداء عملها على الرغم من الجائحة. ونحيط علما بالتقدم المستمر الذي تحرزه الآلية في الوفاء بالأنشطة المتبقية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونثني على الآلية الدولية لكفاءتها في السعي للبت في جميع القضايا العالقة على الرغم من انخفاض مواردها خلال فترة الجائحة.

ولا تزال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) تؤثر تأثيرا جسيما على أعمال وأنشطة الآلية، وكذلك على أعمال وأنشطة السلطات القضائية في البوسنة والهرسك، فيما بين الدورتين السابقتين لمجلس الأمن بشأن هذا الموضوع. وندرك التحديات التي سببتها الجائحة للمدعين العامين الوطنيين في جرائم الحرب المرتكبة في البوسنة والهرسك. وقد تأثر بشكل خاص عمل مكتب المدعي العام وعمل محكمة البوسنة والهرسك، اللذين ينظران أساسا في قضايا جرائم الحرب الأكثر تعقيدا التي لم يتم البت فيها بعد.

وبهذا أُبلغ مجلس الأمن بأن السلطات القضائية في البوسنة والهرسك تتخذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية المنقحة للعمل بشأن قضايا جرائم الحرب، على النحو الذي اعتمده مجلس وزراء البوسنة والهرسك في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠. وأحد الأهداف الأولى والأهم لهذه الاستراتيجية هو البت في جميع قضايا جرائم الحرب التي لم يبت فيها في أقرب وقت ممكن. وتحقيقا لذلك الغرض، تعمل السلطات القضائية في البوسنة والهرسك على البت في جميع قضايا جرائم الحرب المفتوحة على مختلف المستويات في البوسنة والهرسك.

واسمحوا لي أن أشدد على وجوب محاكمة جميع المتهمين بارتكاب جرائم الحرب على مسؤوليتهم الشخصية أو القيادية. ووفقا للاستراتيجية المنقحة، ينبغي للسلطات القضائية توحيد ممارسات المحاكم بغية تعزيز الثقة في النظام القضائي وكفالة المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون. وسيبعث تنفيذ الاستراتيجية برسالة قوية مفادها أنه لن يسمح بالإفلات من العقاب، ويجب ألا يسمح به.

وستبذل السلطات القضائية في البوسنة والهرسك قصارى جهدها لمحاكمة جميع قضايا جرائم الحرب العالقة والتي لم يبت فيها، ولا سيما تلك التي يقع ضحيتها مدنيون، وعلى الأخص منهم الأطفال والنساء والمسؤولون الدينيون والأشخاص المسنون. وفي عام ٢٠٢١، أصدر مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك ٦ لوائح اتهام مؤكدة ضد ٩ أشخاص. وفي الفترة نفسها، أكدت محكمة البوسنة والهرسك خمس لوائح اتهام، ولا تزال لائحة اتهام واحدة قيد النظر. وفي الفترة نفسها، أصدرت محكمة البوسنة والهرسك ثمانية أحكام. وأود أيضاً أن أُبلغ المجلس بأن مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك قد أحال، خلال

الفترة الفاصلة بين الجلستين المعنيتين لمجلس الأمن، إلى مكاتب المدعين العامين على مستوى الكيانات وإلى مكتب المدعي العام في مقاطعة برتشكو أكثر من ١٧٠ قضية مختلفة لمواصلة التحقيق والملاحقة القضائية. وفي هذا السياق، أود أن أذكر بوجود ٦٧ قضية، وفقاً للأدلة الرسمية لمكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك، لا تزال مدرجة في قائمة لاهاي من الفئة ألف، وهناك ١٧٣ شخصاً مشتبهاً فيهم ينتظرون الملاحقة القضائية، والعدد الإجمالي للأشخاص الذين تمت مقاضاتهم أو لم تتم مقاضاتهم في إطار قائمة لاهاي من الفئة ألف هو ٨٠٥ أشخاص. ويبلغ العدد الإجمالي لجميع قضايا التحقيق التي لم تنجز في مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك ٣٧٨ قضية بحق ٣ ٨٣٣ من الجناة.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أن تعاون البوسنة والهرسك مع المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ والآلية التي خلفتها كان مستقراً وكاملاً، كما يتضح من تقاريرهما طوال فترة العمليات ذات الصلة. وقد شارك ممثلو مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك، إلى جانب ممثلي جمهورية صربيا وجمهورية كرواتيا والجبل الأسود، في المؤتمر الإقليمي الذي عقد في بلغراد يومي ٢٠ و ٢١ أيلول/سبتمبر، برعاية مشتركة من مكتب المدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكان الهدف الرئيسي للمؤتمر هو إجراء مناقشات بشأن حل جميع قضايا جرائم الحرب التي لم تُحل، وتحسين التعاون بين هذه البلدان، وتبادل المساعدة القانونية، واستعراض العقبات التي تعترض تحقيق هذه الأهداف.

ونحن ممتنون لأن مكتب المدعي العام لآلية تصريف الأعمال يواصل عمله مع السلطات القضائية في البوسنة والهرسك ولا يزال ملتزماً بتقديم الدعم الكامل للبوسنة والهرسك في المساعدة ونقل المعرفة وتطبيق جميع الدروس المستفادة. وما زلنا ملتزمين بالمساهمة بنشاط في جهود الآلية لإنجاز مهمتها. ونود أيضاً أن نكرر التزامنا بأعمال الآلية وبدعوة جميع الدول الأعضاء إلى الوفاء بجميع الالتزامات لضمان أن تواصل عملها دون انقطاع.

ونود أن نعرب عن امتناننا للدعم المقدّم من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في زيادة الموارد البشرية والمادية المخصصة للمؤسسات القضائية المعنية بمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب، فضلاً عن المشاركة في بناء القدرات العامة. وأود أن أبلغ المجلس أنه تم تهييء قاعة محكمة واحدة في محكمة البوسنة والهرسك في نهاية العام الماضي للنظر في الدعاوى لأكثر من خمسة من المشتبه فيهم والمدافعين عنهم، بمساعدة مانحين أجانب.

وأود أن أؤكد أن البوسنة والهرسك لا تزال ملتزمة بالتحقيق مع جميع الأشخاص المسؤولين عن جرائم الحرب ومقاضاتهم ومعاقبتهم بغض النظر عن جنسية الجناة أو عرقهم أو دينهم أو انتماءاتهم السياسية أو غيرها. كما نود أن نؤكد أن حماية الشهود تكتسي أهمية قصوى في سير وإجراءات جميع المؤسسات القضائية في البوسنة والهرسك. وهي كذلك مهمة للمصالحة والتقدم في البوسنة والهرسك وفي أرجاء منطقة غرب البلقان.

إن التعاون بين مؤسسات البوسنة والهرسك ومؤسسات البلدان المجاورة على تبادل المعلومات أمر بالغ الأهمية أيضاً ونواصل البحث عن أكثر من ٦ ٠٠٠ شخص ما زالوا مفقودين في البوسنة والهرسك. وفي هذا السياق، أود أن أذكر بأن البوسنة والهرسك وقعت عدة اتفاقات ثنائية مع البلدان المجاورة، وهي جمهورية كرواتيا والجبل الأسود وجمهورية صربيا، تعزز التعاون وتبادل المعلومات والأدلة. وأود أيضاً أن أبلغ المجلس بأن الاجتماع الذي جمع بين رئيس هيئة الادعاء بالإنابة لمكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك ورئيس هيئة الادعاء لمكتب جرائم الحرب في جمهورية صربيا قد عُقد في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وكانت المواضيع الرئيسية للاجتماع هي التعاون وتبادل المعلومات والأدلة في قضايا جرائم الحرب، وكذلك إحالة قضايا الملاحقة الجنائية التي يتعذر فيها على القضاء الوصول إلى المتهمين

نتيجة لوجودهم في أراضي الدول الأخرى. كما تم التأكيد على مكافحة الإفلات من العقاب، وخاصة في قضايا جرائم الحرب، باعتبارها ضرورة حتمية للتعاون في المستقبل من أجل ضمان محاكمة المشتبه فيهم والمتهمين، بغض النظر عن جنسيتهم أو مكانهم.

ويتعين تحسين التعاون مع السلطات القضائية لجمهورية كرواتيا بمعنى أنه يتعين سحب قرار الحكومة الكرواتية الصادر في عام ٢٠١٥ بعدم الامتثال لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة في القضايا التي تعامل على أنها جرائم ضد الإنسانية.

وتعلن البوسنة والهرسك عدم إحراز أي تقدم في مسألة نوفاك دوكيتش وميلومير سافتشيتش اللذين كانا يحاكمان في البوسنة والهرسك وفرا إلى صربيا.

وأود أيضاً أن أؤكد أن تمجيد جرائم الحرب ومرتكبيها وإنكارها أمور غير مقبولة. ويتلقى الطلاب في البوسنة والهرسك على نحو مختلف دروساً فيما يتعلق بأحداث الماضي القريب التي تم فيها تمجيد مجرمي الحرب باعتبارهم أبطالاً. ونود أيضاً أن نؤكد أن حالات اللوحات الجدارية التي تحمل صورة راتكو ملاديتش في بلغراد لن تسهم في المصالحة في البوسنة والهرسك وفي منطقة غرب البلقان. إن معاقبة جميع الأشخاص المسؤولين عن جرائم الحرب وبناء الثقة في النظام القضائي ضروريان للمصالحة بوصفهما خطوة هامة للتقدم في طريقنا نحو العضوية في الاتحاد الأوروبي، وهو الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية للبوسنة والهرسك الذي يحظى بدعم واسع النطاق بتوافق الآراء من جميع الأحزاب السياسية في البلد.

ونحن ملتزمون التزاماً كاملاً بمواصلة تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية. وسنواصل العمل على تعزيز نظام العدالة في البوسنة والهرسك. ولا يمكن تحقيق الاستقرار والتقدم والثقة المتبادلة والتعاون دون تحقيق العدالة الكاملة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد ستيفانوفيتش (صربيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس باسم جمهورية صربيا ولعرض أهم حالات تعاونها مع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

أود في البداية أن أذكر بالقرار الذي اتخذه الرئيس كارمل أغيوس في ٧ تشرين الأول/أكتوبر بشأن طلب الإفراج المبكر عن السيد سريتن لوكيتش. ونعتقد أن القرار قد أظهر أن الجهود التي بذلتها صربيا كانت ناجحة. وأصدرت حكومتنا ضمانات ملزمة للإفراج المبكر عن السيد لوكيتش، وهي مفصلة وتتماشى مع المتطلبات المشار إليها. وعلاوة على ذلك، فإن الحكم النهائي الذي توصلت إليه المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ قد أُدخل في السجلات الجنائية للسيد سريتن لوكيتش في صربيا. ومن الواضح أن تحريات دقيقة قد أُجريت عن السيد لوكيتش، وكذلك الآخرين الذين طلبوا الإفراج المبكر، من قبل مؤسسات أخرى أيضاً، وفي مقدمتها مكتب المدعي العام للآلية ورابطة الضحايا والشهود. وأود أن أعرب عن امتناننا للرئيس أغيوس وأن أقدم تأكيداتنا الراسخة بأن صربيا ستمتثل للشروط الواردة في القرار المذكور أعلاه.

وأود أيضاً أن أشير إلى ضرورة الاستجابة في أقرب وقت ممكن لجميع الطلبات المقدمة إلى الآلية من مواطني صربيا الذين يستوفون شروط الإفراج المبكر.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أؤكد على أهمية الاجتماعات التي جمعت رئيس صربيا ووزير العدل فيها برئيس هيئة الادعاء سيرج براميرتس خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبما أننا على اتصال وثيق بالسيد براميرتس وأخذاً في الاعتبار الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض كورونا، فقد تحققت نتائج استثنائية وتم الرد على جميع الطلبات تقريباً التي قدمها مكتب المدعي العام إلى حكومة صربيا.

وخلال الأشهر الستة الماضية، أصدرت الآلية حكمين، كلاهما في حزيران/يونيه، وهما: الحكم من الدرجة الثانية في قضية المدعي

العام ضد راتكو ملاديتش، والحكم من الدرجة الأولى في قضية المدعي العام ضد يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش. ونود أن نطلب أن يؤخذ الجانب الإنساني في الاعتبار عند اختيار البلد الذ سيقضي فيه السيد ملاديتش عقوبته.

إننا نتحدث عن شخص مسن يعاني من عدد من المشاكل الصحية الخطيرة. وقد رأينا أن المدانين يحتجزون في بعض البلدان في مرافق غير ملائمة، على الرغم من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء - قواعد نيلسون مانديلا - وعلى الرغم من استيفاء الشروط الرسمية أمام الآلية لتسليم المدانين إلى تلك البلدان.

وأود أن أذكر بمبادرات صربيا، التي لم تحظ حتى الآن بتأييد مجلس الأمن ولا الآلية. وتتمثل إحداها في طلبنا أن يتم تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية في صربيا. فهناك عدد كبير من المدانين الذين يقضون حاليا مدة عقوبتهم إما ممن يحملون الجنسية الصربية أو من مواطني صربيا. وأود أن أكرر أن صربيا مستعدة لتحمل الالتزامات والمسؤوليات عن تنفيذ العقوبات الموقعة على مواطنيها الذين أدانتهم المحكمة. ونقبل بوجود إشراف دولي، ولذلك فإننا مستعدون لتقديم ضمانات قوية بألا يتم الإفراج عن المدانين في وقت مبكر بدون اتخاذ قرارات مماثلة من الآلية، في الحالات التي يقضون فيها مدة عقوبتهم في صربيا.

وثمة مسألة أخرى لم تحل وهي مصير محفوظات المحكمة. فقد قدمت صربيا عددا كبيرا من الوثائق إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومحامي الدفاع والدوائر الابتدائية التابعة للمحكمة. ويتمثل موقفنا في أن الوثائق التي قدمت إلى مكتب المدعي العام، ولكنها لم تستخدم كدليل أثناء إجراءات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية، ينبغي إعادتها إلى المؤسسات المصدر. وهذا أمر بالغ الأهمية ليس بسبب المسؤولية عن تسجيل الأحداث التي وقعت في يوغوسلافيا السابقة في التسعينات فحسب، بل وبسبب حجمها الهائل أيضا. إننا نتحدث عن ملايين الصفحات، وفقا للتقييمات المهنية.

وأود أن أتطرق إلى مسألتين محددتين في الوقت الراهن. تتعلق الأولى بمضايقة المدانين والشهود؛ وعلى وجه التحديد، يواجه اثنان من مواطنينا يقضيان أحكاما بالسجن مضايقات من ممثلي ما يسمى بجمهورية كوسوفو. وأنا أشير إلى محاولات استجواب السيد بافكوفيتش وتسليم السيد دورديفيتش. وأغتنم هذه الفرصة لأناشد مجلس الأمن ألا يسمح بحدوث تلك الأعمال. إن مبدأ عدم جواز المحاكمة على ذات الجرم مرتين أحد المسلمات الأساسية للمجتمعات المتحضرة، ويمكن الاطلاع على ذلك في المادة ٧ من النظام الأساسي للآلية. ونرى أنه من غير المقبول أن تتم محاكمتهم مرتين على نفس الجريمة، ولا سيما من جانب مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في بريشتينا.

وتتعلق المسألة الثانية بتهديد الشهود وترهيبهم في قضية يويتش وراديتا. ففي ٣ أيلول/سبتمبر، توصل قاض منفرد إلى قرار بشأن حفظ الأدلة عن طريق الإفادة الخاصة لأغراض الإجراءات القانونية المقبلة. واضطرت المدعية بصفتها صديقة المحكمة إلى تقديم مذكرة بصفة طرف ثالث في الدعوى، بما في ذلك قائمة بالشهود الذين تسعى إلى حفظ ما لديهم من أدلة، وإفادات الشهود السابقة، وموجز للمواضيع التي يتوقع من الشهود المقترحين تقديم أدلة بشأنها. وفي أيلول/سبتمبر، وصل فريق من ثلاثة أفراد إلى بلغراد، أذنت له الآلية بمساعدة المدعية العامة بصفتها صديقة للمحكمة.

غير أن أحد الشهود قدم طلبا إلى وزارة العدل لدينا في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر للحصول على مساعدة عاجلة. وقدم الشاهد وصفا مفصلا لحادث وقع في ٢٩ أيلول/سبتمبر، وشمل الأفراد المذكورين أعلاه. وذكر الشاهد أنه تعرض لتهديدات وابتزاز واعتداءات لفظية وأُمر بالإدلاء بشهادة ضد يويتش وراديتا.

وأود أن أذكر بأنه في عام ٢٠١٨، أمر قاض منفرد بإحالة القضية المرفوعة ضد يويتش وراديتا إلى السلطات القضائية في صربيا لإجراء المحاكمة. واستأنفت المدعية العامة بصفتها صديقة المحكمة القرار، استنادا إلى مسألة حماية الشهود ومخاوفهم بشأن سلامتهم وسلامة أسرهم، لا سيما بعد تعاونهم مع المدعي العام. إن الحادث

الذي وقع في ٢٩ أيلول/سبتمبر يحط تماما من قيمة الأساس الوحيد لطلب النظر في هذه القضية أمام الآلية. ويجب الكشف عن هذه الإجراءات التي يتخذها فريق المدعية العامة بصفتها صديقة المحكمة والمعاقبة عليها.

وأود أن أؤكد أن التزام جمهورية صربيا قد تجلى خلال سنوات من الجهود المبذولة، سعيا إلى ضمان تقديم جميع الأطراف المسؤولة عن جرائم الحرب إلى العدالة. لقد حاكمت صربيا العديد من مجرمي الحرب أمام محاكمها، وكذلك بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وآلية تصريف الأعمال المتبقية. وتهدف استراتيجيتنا الوطنية الجديدة المعنية بدعاوى جرائم الحرب (٢٠٢١-٢٠١٦) إلى تعزيز جميع آليات مكافحة الإفلات من العقاب على جرائم الحرب، وحماية الضحايا ودعمهم، وتحديد مصير المفقودين، وتهيئة بيئة اجتماعية تتسم بالتسامح والمصالحة.

وإنني على ثقة بأن الأهداف المذكورة آنفا ستتحقق من خلال التنفيذ الفعال لهذه الوثيقة الاستراتيجية، مع الإسهام في حل المسائل الأخرى المتبقية والمؤلمة منذ تفكك يوغوسلافيا السابقة. فقد ظل عبء النزاعات المسلحة وعواقبها المدمرة على المواطنين، بغض النظر عن جنسيتهم أو عرقهم أو دينهم، يعرقل تحسين علاقات حسن الجوار والتعاون الإقليمي لسنوات عديدة.

وفي الوقت نفسه، ومن أجل مواصلة عملية المصالحة، والنهوض بعلاقات حسن الجوار، والحفاظ على السلام والاستقرار الدائمين في منطقة يوغوسلافيا السابقة، من الضروري بذل مزيد من الجهود في تعزيز ثقافة التذكر والحوار. وتمثل دعاوى جرائم الحرب إحدى المسائل التي تكتسي أهمية خاصة في عملية التكامل الأوروبي.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في صربيا على تعزيز التعاون مع المدعين العامين الإقليميين. وقد عقد مؤتمر إقليمي للمدعين العامين في بلغراد يومي ٢١ و ٢٢ أيلول/سبتمبر، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة المملكة المتحدة، بمشاركة نشطة من ممثلي مكاتب المدعين العامين في البوسنة والهرسك وكرواتيا والجبل الأسود، فضلا عن ممثلي مكتب المدعي العام لآلية تصريف الأعمال المتبقية، برئاسة كبير المدعين سيرج براميرتز. واجتمع المدعيان العامان الصربي والبوسني في سراييفو في تشرين الثاني/نوفمبر لمواصلة مناقشة التعاون فيما يتعلق بإحالة القضايا الجنائية والخطوات العملية التي يتعين اتخاذها في المستقبل القريب.

ونعتقد أنه يمكننا الخلوص إلى أن التعاون بين صربيا وآلية تصريف الأعمال المتبقية قد نجح. ولذلك، نتوقع أن يشارك مجلس الأمن بنشاط في المسائل التي بدأها.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة رواندا.

السيدة روغوابيسا (رواندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تتوجه رواندا بالتهنئة للنيجر على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأشكر الرئيس أغيوس والمدعي العام براميرتز على تقريريهما المرحليين وإحاطتيهما المفصلتين. ونثني على جهودهما المتواصلة في تنفيذ ولاية الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

نود أن نركز بياننا على ثلاث نقاط: أولا، محاكمة كابوغا؛ ثانيا، الهاربون الباقون المسؤولون عن الإبادة الجماعية الذين لا يزالون طلقاء؛ ثالثا، نقل الروانديين التسعة الذين كانوا في أروشا إلى بلد ثالث.

فيما يتعلق بمحاكمة كابوغا، نود أن نذكر المجلس بأن فيليسيان كابوغا هو أحد مدبري الإبادة الجماعية ضد التوتسي في عام ١٩٩٤، وهو الهارب الوحيد من المسؤولين عن الإبادة الجماعية الذين اعتقلتهم الآلية منذ إنشائها في عام ٢٠١٠. وبعد هروبه من العدالة لما يقرب من ثلاثة عقود، اعتقل كابوغا البالغ من العمر ٨٥ عاما في فرنسا في مايو/أيار ٢٠٢٠ ونقل إلى دائرة الآلية في لاهاي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. واليوم، وبعد مرور أكثر من عام، لم تبدأ محاكمته بعد.

ونذكر المجلس بهذه الحقائق الأساسية للتأكيد على أن ما هو على المحك هو، من ناحية، تحقيق العدالة لضحايا جرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبها السيد كابوغا ومكن من ارتكابها في عام

١٩٩٤، ومن ناحية أخرى، أداء الآلية، التي ينبغي تقييمها على أساس قدرتها على الوفاء بولايتها القضائية الأساسية. إن أولوية حكومة رواندا وأولوية تحقيق العدالة هي، وينبغي أن تكون بدء المحاكمة. ونأمل أن يبلغنا التقرير القادم للآلية إلى مجلس الأمن ويتضمن التقدم المحرز فيما يتعلق بمضمون محاكمة فيليسيان كابوغا، بدلا من تقديم تفسيرات مفصلة بشأن الإجراءات التحضيرية الموسعة.

ثانيا، فيما يتعلق بالفارين الباقين المسؤولين عن الإبادة الجماعية الذين لا يزالون طلقاء، أود أن أشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها المدعي العام سيرج براميرتز ومكتبه وما يبذلانه من عمل بلا كلل.

ونلاحظ بقلق استمرار عدد من الدول الأعضاء في عرقلة العدالة الدولية برفضها التعاون مع مكتب المدعي العام. مرة أخرى ندعو جميع الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها القانونية الدولية بالتعاون مع مكتب المدعي العام للآلية.

وكما يذكر الجميع، قُتل أكثر من ١,٤ مليون رواندي بوحشية في غضون ثلاثة أشهر فقط خلال الإبادة الجماعية ضد التوتسي في عام ١٩٩٤. وما زالت رواندا حكومة وشعبا تسأل نفسها عن المصالح الجيوستراتيجية التي يمكن لأي دولة عضو أن تحققها بالانحياز إلى الجناة من خلال مساعدتهم على حجب العدالة والهروب منها فيما يتعلق بجرائم الإبادة الجماعية المرتكبة في رواندا.

إن جريمة الإبادة الجماعية لا تسقط بالتقادم. وستواصل رواندا البحث عن العدالة للضحايا والناجين، ولو لسببين فقط: إعادة تأكيد الكرامة لأرواح الذين قضوا أثناء الإبادة الجماعية ومحاسبة الجناة ومنعهم من نشر أيديولوجيتهم المتعلقة بالإبادة الجماعية خارج حدود رواندا.

ثالثا، فيما يتعلق بنقل الروانديين التسعة الذين كانوا يعيشون في بيت آمن في أروشا إلى بلد ثالث، نلاحظ أن ثمانية من المواطنين الروانديين التسعة قد نُقلوا الآن إلى النيجر. ولقد دُهشت رواندا لعدم إخطارها من قبل الآلية أو البلد المضيف بنقل مواطني رواندا. ونود أن نتلقى توضيحا من مديري الآلية، في اللجنة المناسبة في الجمعية العامة، بشأن ما إذا كانت تكاليف النقل والتوطين والمعيشة للمواطنين الروانديين – والذين، على سبيل التذكير، لم يخضعوا لأي من إجراءات الآلية لأكثر من عقد من الزمن – جزءا من ميزانية الآلية.

وأخيرا، يحدونا أمل صادق في أن يمارس البلد المضيف مسؤوليته عن كفالة عدم استخدام أي من الأشخاص التسعة أراضيه للقيام بالأنشطة التخريبية التي أسهمت في انعدام الأمن وعدم الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى على مدى العقود الماضية. فهناك أدلة متاحة في سجلاتهم الجنائية على أن بعضهم كانوا يمارسون هذه الأنشطة حتى بعد تبرئتهم من قبل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرحب بالقاضي أغيوس والمدعي العام براميرتز وأشكرهما على إحاطتيهما اليوم.

لقد أحرزت الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين تقدما هاما في إنجاز ولايتها منذ الإحاطة السابقة (انظر S/PV.8790) في حزيران/يونيه. فلقد أصدرت دائرة الاستئناف التابعة للآلية حكمها الذي يؤكد الحكم المستحق تماما على راتكو ملاديتش بالسجن مدى الحياة لارتكابه أسوأ الأعمال الوحشية، بما في ذلك الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا.

وأصدرت الدائرة الابتدائية حكمها في إعادة محاكمة يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش فخلصت إلى مسؤوليتهما عن المساعدة والتحريض على ارتكاب القوات الصربية لجرائم ضد الإنسانية عقب الاستيلاء على بلدة بوسانسكي ساماتش في نيسان/أبريل ١٩٩٢. وقد فوجئنا بأن نجد أنه على الرغم من أن هذه الدائرة أثبتت وجود مشروع إجرامي مشترك بين جناة من الصرب في كرواتيا وصربيا وجمهورية صربسكا إلا أنها لم تُدرج ستانيشيتش وسيماتوفيتش بينهم. لقد كان ذلك

القرار خروجا عن النتائج التي توصلت إليها المحكمة الدولية لمقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ صدور حكمين في عام ١٩٩١ ضد ميلان بابيتش وميلان مارتيتش على جرائم ارتُكبت في كرواتيا، والتي أثبتت وجود مشروع إجرامي مشترك، والتي شارك فيها ستانيشيتش وسيماتوفيتش، بصفتهما مسؤولين أمنيين كبيرين في صربيا، جنبا إلى جنب مع آخرين وبقيادة سلوبودان ميلوسيفيتش.

نأمل مخلصين أن تقر دائرة الاستئناف بالحاجة إلى اتساق الأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية السابقة والآلية وأن تدين ستانيشيتش وسيماتوفيتش بتهمة المشاركة في مشروع إجرامي مشترك، وكذلك على جميع الجرائم المرتكبة في كرواتيا والبوسنة والهرسك، على النحو الذي طلبه المدعي العام.

وإذ ندرك تماما التحديات الماثلة أمام الآلية فإننا نأمل أن تستكمل قريبا عملها المتبقي. يجب إلقاء القبض على الهاربين الروانديين ومحاكمتهم. ويجب التعامل بشكل فعال مع إحالة الآلية لصربيا إلى مجلس الأمن للمرة الثالثة لعدم إلقاء القبض على بيتار يويتش وفيريكا راديتا ونقلهما، وعلى النحو المطلوب في تقرير الرئيس أغيوس (انظر S/2021/694). إن ترهيب الشهود جريمة خطيرة تقوض جهود المساءلة، وينبغي معاملتها على هذا النحو.

إن تمجيد مجرمي الحرب وإنكار الإبادة الجماعية أمران غير مقبولين. إذ أنهما يزيدان من معاناة الضحايا ويأخذانا بعيدا عن المصالحة. وندين بصفة خاصة الحالات الأخيرة لتمجيد ملاديتش وستانيشيتش وسيماتوفيتش، وكذلك الإنكار المستمر للإبادة الجماعية المرتكبة في سريبرينيتسا.

إن كرواتيا ملتزمة بمواصلة التعاون القضائي البناء وغير المسيس والقائم على الأدلة مع دول المنطقة الأخرى في مسائل جرائم الحرب، ولكن، كما ذكرنا مرات عديدة، التعاون الهادف ليس عملية ذات اتجاه واحد، فنتوقع من الدول الأخرى أن تنخرط بنشاط في تحسين العلاقات وأن تسهم في ذلك.

وكما جاء في تقارير عدة من المدعي العام، لا تزال كرواتيا تنتظر رد صربيا على دعوتها إلى وضع الصيغة النهائية لمشروع اتفاق ثنائي بشأن البت في جرائم الحرب، والتي من شأن الانتهاء منها أن يمثل خطوة هامة إلى الأمام في التعاون القضائي بين البلدين.

وفيما يتعلق بتعاون كرواتيا الثنائي الجيد جدا مع البوسنة والهرسك، فقد شهدنا مؤخرا حالة الطلب ذي الدوافع السياسية والمفتقر للأسس الوقائعية والقانونية الذي قدمته جمهورية صربسكا وأُحيل إلى كرواتيا عن طريق مؤسسات البوسنة والهرسك. وقد قررت حكومة كرواتيا رفض طلب اضطلاعها بمحاكمة ١٤ ضابطا كرواتيا رفيع المستوى يشتبه في ارتكابهم جرائم حرب يُزعم أنها ارتُكبت خلال عملية فلاش عام ١٩٩٥، استنادا إلى أحكام القانون المتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية والاتفاق الثنائي بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل المدنية والجنائية. لقد وُضعت تلك الأحكام لمنع إساءة استخدام أداة المساعدة القانونية في التشهير والمضايقة دون أساس من الصحة. ونأسف لأن المدعي العام قد عرض ذلك القرار بصورة سلبية في إحاطته، وأنه أثار ادعاءات لا أساس لها من الصحة دون فهم للسياق الأعم أو الأساس القانوني الواضح لقرار السلطات الكرواتية.

والمجال الهام الآخر للتعاون هو تعقب المفقودين. إن تحديد مصير ١٨٥٣ مواطنا كرواتيا ما زالوا مفقودين هو أولوية لنا منذ وقت طويل. في الشهر الماضي تم العثور على رفات ما لا يقل عن ١٠ أشخاص، وأيديهم مربوطة بالأسلاك، في مقبرة جماعية بالقرب من بلدة فوكوفار. وكان اكتشاف المقبرة الجماعية نتيجة للجهد الوحيد الذي بذلته السلطات الكرواتية، مما يدل بوضوح على أن عدم تبادل المعلومات الهامة مستمر.

وختاما، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد دعمنا القوي للعمل الهام الذي تقوم به الآلية ولإتمامه بنجاح.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن مجلس الأمن، أود أن أتقدم بخالص الشكر للمترجمين الشفويين، والذين وافقوا على تغطية الجلسة الطويلة جدا هذا الصباح.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.